الديمقراطية والاستثمار الأجنبى المباشر فى ظل العولمة

عادل محمد المهدى– نيفين محمد ابراهيم طريح*

١-١ مقدمة

يتمثل الهدف الأساسى الذى تسعى إليه الدول والمنظمات الدولية فى اقتلاع الفقر من العالم وتحسين نوعية الحياة لهؤلاء الفقراء. وقد تركزت معظم الأهداف التنموية للألفية الجديدة على تحقيق هذا الهدف بما يضمن تحقيق نمواً اقتصادياً متواصلاً يهدف إلى زيادة الدخل والإنتاجية وتحسين فرص الحياة أمام الجميع. وفى هذا السياق يعتبر أحد أهم الأهداف التنموية الواجب تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥ هو إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية وذلك من خلال المضي فى إقامة نظام تجارى ومالى يتسم بالانفتاح والشفافية وعدم التمييز وذلك للحاق بركب العولمة وما تنطوى عليه من ضرورة فتح الأسواق وإزالة العقبات المصطنعة بين اقتصاديات الدول. ومع الاتجاهات المتنامية نحو العولمة، وتزايد حدة المنافسة فى الداخل والخارج، فإن الامر يحتم على كل الدول ضرورة البحث عن أفضل التكنولوجيات المستخدمة فى الانتاج والاستثمار، وهنا تبرز أهمية الاستثمار الأجنبى المباشر باعتباره من جهة أحد أهم أقطاب التنمية الاقتصادية خاصةً فى الدول النامية التى تعجز فيها المدخرات المحلية عن تمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات أعلى للنمو، ومن جهة أخرى يعتبر نمو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر وتزايد عدد وأهمية الشركات متعددة الجنسية أحد أهم ركائز العولمة المالية. ولعلنا لانبالغ إذا ذكرنا هنا أن الاستثمار الأجنبى المباشر وبصفة خاصة الاستثمار المشترك يعد من أهم وأفضل أشكال التمويل الخارجى لعمليات التنمية الاقتصادية والإجتماعية فى البلدان النامية، ذلك أن النماذج التنموية التى اعتمدت على القروض

*أ.د. عادل محمد المهدى– أستاذ الاقتصاد الدولى والتجارة الخارجية – كلية التجارة وادارة الاعمال جامعة حلوان – د. نيفين محمد ابراهيم طريح – مدرس الاقتصاد– كلية التجارة وادارة الاعمال جامعة حلوان

الخارجية منذ بداية النصف الثانى من القرن العشرين قد انتهت بكارثة ضياع الأموال، وهدر فرص النمو،وخلق بؤر من الفساد، وتراكم المديونيات الخارجية بصورة أفقدت المجتمعات التى اعتمدت على هذا النوع من التمويل القدرة على الخروج من قاع التخلف، وفرضت عليه حصاراً اقتصادياً تمثل فى قبول برامج تنموية مؤداها فرض مزيد من الإنكماش والتقشف لخدمة أغراض الديون الخارجية وأعبائها. اذ ان الدول النامية لم تكن فى حاجة الى رؤوس الأموال فقط ، بل انها فى اشد الحاجة الى الخبرات الفنية والإدارية إضافة الى تطوير بيئة الانتاج وتحسين الجودة من خلال استقدام التكنولوجيات الحديثة، وليس كما يقال التكنولوجيات الملائمة. فالتكنولوجيا الحديثة يترتب عليها اتجاه الشركات الى الانتاج باحجام كبيرة تسمى بالاحجام الاقتصادية، وهى تلك الاحجام التى يترتب عليها وفورات تؤدى الى انخفاض تكاليف الانتاج، ومن ثم اكتساب مزايا تنافسية على مستوى العالم. ويتحقق ذلك من خلال استقدام الاستثمارات الاجنبية المباشرة، والدخول معها فى شكل إنشاء مشروعات مشتركة. وفى ظل تحديات العولمة، واحتدام شدة المنافسة، والتطور الهائل فى مجال الاتصالات والمواصلات وثورة المعلومات لم يعد فى مقدور الحكومات وصانعى السياسات إخفاء أى معلومة تتعلق بتطور النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى العالم. ومن هذا المنطلق بات من الضرورى التركيز على قضايا الحوكمة والديمقراطية والإصلاح السياسى جنباً إلى جنب مع قضايا الإصلاح الاقتصادى وذلك لجنى منافع العولمة، وتجنب مضارها، وفى هذا الإطار فقد تغير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد منظور تقليدى إلى منظور أوسع، وهو مفهوم التنمية المستدامة والذى يتضمن قضايا بيئية واجتماعية وسياسية. وهو ما يشير الى قضية على جانب كبير من الاهمية وهى قضية المناخ التشريعى والسياسى المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية ورفع كفاءتها فى ظل العولمة والانفتاح –ليس فقط الاقتصادى والمالى والتكنولوجى، بل السياسى أيضاً. وفى هذا الصدد فقد تردد فى المحافل الدولية أن أهم محددات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو "الاستقرار السياسى وجودة الإدارة الحكومية"، ويأتى مستوى الربحية المتوقع والحوافز الضريبية من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات المحركة للاستثمارات الدولية فى مرتبة متأخرة بعد عوامل الاستقرار السياسى وموقف الحكومات تجاه الاستثمارات الأجنبية. ومن هنا جاء موضوع البحث وهو "أثر الديمقراطية والإصلاح السياسى على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى ظل العولمة".

١-٢ إشكالية البحث:

تنبع إشكالية البحث من اتجاه عدد كبير من الدول النامية -ومنها مصر- إلى خلق مناخ ملائم للعولمة (تحرير محلى وخارجى) لتوفير متطلبات التنمية من ناحية، وجذب الاستثمار الأجنبى المباشر من ناحية أخرى، ورغم ذلك فإن النتائج المتحققة فى هذا المجال لم تكن مشجعة. فمن جهة لا زالت كثير من الدول التى تتأرجح بين نظم تسلطية وأطر مؤسسية هشة تستحوذ على نسبة ضئيلة من هذه الاستثمارات، ومن جهة ثانية لم تحقق تلك الاستثمارات النتائج الملموسة والمتوقعة التى تكفل نمواً متواصلاً فى المدى الطويل. حيث تشير الاحصاءات إلى أن ثمة تحسناً طفيفاً قد طرأ على اقتصادات بعض الدول النامية، وتحسن المناخ الاستثمارى بدرجة كبيرة فى بلدان أخرى، الأمر الذى جعلها محط أنظار بعض الشركات متعددة الجنسيات الراغبة فى توجيه استثماراتها إلى الخارج، وتتمثل هذه البلدان فى دول جنوب شرق آسيا، والصين، وبعض دول أمريكا اللاتينية حيث بدأت تتجه فى السنوات الأخيرة نحو تعميق الديمقراطية وتعديل تشريعاتها وتحرى أطرها القانونية والسياسية، فى حين بقيت غالبية البلدان النامية فى مناطق أخرى عديدة خاصة فى أفريقيا جنوب الصحراء دون المستوى الذى يؤهلها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى أى صورة من الصور.

فبينما قدر نصيب دول جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا بنحو ٢١,٢٪ من حجم التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبى المباشر، بلغ نصيب دول أمريكا اللاتينية والكاريبى ١٠,٤٪، وفى المقابل لم يتعد نصيب دول أفريقيا ٢,٨٪ وبلغ نصيب دول شمال أفريقيا ١,٢٪[1]. وهو ما يفرض على تلك الدول مواجهة التحديات التى تفرضها العولمة بشأن الإصلاح السياسى وتعميق الديمقراطية كشرط ضرورى لتهيئة مناخ ملائم وآمن للاستثمار. وبناءً عليه فإن التساؤل المطروح هو هل مجرد التحرير المحلى والخارجى والاستخصاص، وتوافر المقومات المادية والبشرية كاف لجذب الاستثمار الأجنبى، وإذا كان الأمر كذلك فلماذا توجد فجوة بين حصص وأنصبة الدول فى هذه التدفقات على الرغم من انتهاج الجميع لبرامج إصلاح وتحرير، وهل الاختلاف فى كفاءة الإدارة الرشيدة للحكم "الحوكمة" والديمقراطية بين الدول يعتبر المصدر الأساسى لحدوث هذه الفجوة، ومن ثم العلاج الأول لسدها أو إنقاصها.

١-٣ أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من الدور الهام الذى تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى التنمية الاقتصادية. ومما لا شك فيه أن هذا الدور قد تم الكشف عنه منذ النظريات القديمة للنمو والتنمية وبصفة خاصة فى السبعينيات من القرن الماضى حيث ركزت معظم نظريات التنمية على أهمية التمويل الخارجى وبصفة خاصة الاستثمار الأجنبى المباشر كشكل أفضل من المساعدات الأجنبية والتى غالباً ما تكون مشروطة ومحملة بأعباء السداد إلا أن الجديد هو ما فرضته العولمة من مفاهيم جديدة متعلقة بالحوكمة والديمقراطية، وهو ما يقتضى تبنى منظومة شاملة تتلائم مع هذه المفاهيم بما يساعد على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر.

١-٤ فرضية البحث:

تتمثل الفرضية الأساسية التى يسعى البحث لاختبارها فى "أن الدول الأكثر ديمقراطية فى ظل العولمة هى الأقدر على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة".

١-٥ هدف البحث:

فى ضوء أهمية البحث والتى تتمثل فى بحث تأثير الديمقراطية على ندرة رؤوس الأموال الأجنبية على الانسياب للدول المتجهة نحو العولمة" . فإن هدف البحث يتمثل فى اختبار:

– أثر الديمقراطية على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر.

–أثر الاستثمار الأجنبى المباشر على النمو فى الدول الديمقراطية والدول غير الديمقراطية.

١-٦ منهجية البحث والأساليب المستخدمة:

يتمثل المنهج المستخدم فى البحث الحالى فى *المنهج الاستقرائى:* حيث تم فى البداية ملاحظة وتحديد المشكلة (وهى أن الاستثمارات الأجنبية تكون أكثر توجهاً نحو الدول الأكثر ديمقراطية)، ثم تم تحديد وتوصيف أهم المفاهيم المستخدمة فى البحث، كما تم جمع البيانات والأرقام الخاصة بمتغيرات المشكلة وتوصيفها وتحليلها، ومن ثم وضع الفرضية المتعلقة بالظاهرة واختبارها من خلال أساليب التحليل المقارن والقياس الكمى، ومن هذا الأسلوب القياسى والتحليلى يتم التوصل إلى نتائج محددة قد تتفق أو تختلف مع فرضية البحث.

وقد تم إستخدام مجموعة من الأساليب لإختبار فرضية البحث، وهى:

أ) التفسير باستخدام أسلوب مقارنة وملاحظة التغيرات فى متغيرات الدراسة خلال الفترة محل البحث.

ب) التفسير باستخدام الفروض الإحصائية، وأساليب القياس الكمى.

ج) التفسير باستخدام الرسوم البيانية.

١-٧ محتويات البحث:

يتكون البحث من ستة أجزاء، يتعرض الجزء الثانى بعد المقدمة إلى توصيف نظرى لمتغيرات البحث (العولمة، الديمقراطية، الاستثمار الأجنبى المباشر). أما الجزء الثالث فينصرف إلى تحليل نظرى للآثار المتوقعة للديمقراطية على الاستثمار الأجنبى المباشر من خلال التطرق لعدد من الدراسات السابقة. أما الجزء الرابع فينصرف إلى الإطار التطبيقى، والذى يتم فيه تحليل سلوك وتطور واتجاه قيم المتغيرات الأساسية للبحث "الديمقراطية والاستثمار الأجنبى المباشر"، أما الجزء القياسى فينصرف إلى تطبيق عدد من النماذج القياسية لاختبار أثر الديمقراطية على الاستثمار الأجنبى المباشر.وفيما يتعلق بالجزء الخامس فيتضمن أهم المضامين والخيارات السياسية، ثم الجزء السادس والأخير فيتعلق بالخلاصة والاستنتاجات.

الجزء الثانى: توصيف متغيرات الدراسة

تمثلت الفرضية الأساسية للدراسة فى أن "الدول الأكثر ديمقراطية هى الأكثر قدرة على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر". وهو ما يعنى أهمية الاصلاح السياسى لجذب الاستثمار الأجنبى فى ظل العولمة. لذا يجب البدء أولاً بتوصيف المفاهيم الرئيسية للبحث:

-العولمة – الديمقراطية – الاستثمار الأجنبى المباشر

٢-١ العولمة:

أخذ مصطلح العولمة فى الظهور بعد استكمال الضلع الثالث للنظام الاقتصادى العالمى، وهو إنشاء منظمة التجارة العالمية تلك المنظمة التى حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) بدءً من عام ١٩٩٥. وانطوت وثيقة إنشاء هذه المنظمة على مجموعة من الاتفاقيات التى تلزم الدول الأعضاء بالتجاوب الدولى فى مجال فتح الأسواق أمام تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال، مع الاتجاه نحو إزالة كافة القيود والعقبات التى تحول دون تحقيق قواعد المنافسة الحرة وتفعيل قواعد المنافسة العادلة بإلغاء الدعم

الممنوح للإنتاج أ والصادرات. وفى ضوء الالتزامات التى ترتبها عضوية الدول فى المنظمة، فإنه يتحتم على الدول الأعضاء تعديل وتهيئة تشريعاتها المحلية ، أو اصدار تشريعات جديدة تتوافق فى نصوصها ومتطلبات تنفيذها مع ماجاء فى الاتفاقيات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، الأمر الذى اسهم بصورة واضحة فى حدوث عولمة تشريعية فى مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية. وعلى هذا النحو يمكن القول أن مصطلح العولمة يشير إلى زيادة الاندماج الاقتصادى على مستوى العالم، وذلك نتيجة لتزايد نطاق عمليات تحرير التجارة فى السلع والخدمات، وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول. كما قد يشير المصطلح كذلك إلى سهولة انتقال عنصر العمل والمعرفة الفنية (أو التكنولوجيا) عبر الحدود الدولية. وقد انتشر المصطلح وذاع استخدامه بين المتخصصين وغير المتخصصين كما سبق القول منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضى، غير أن جذوره تمتد إلى الثمانينات مع تزايد مستويات التقدم التكنولوجى، ذلك التقدم الذى أدى إلى تسهيل عمليات الاتصال والانتقال بين الدول، وسرعة فى أداء المعاملات الاقتصادية الدولية سواء التجارية أو المالية. كما أدى إلى تجاوز الحدود السياسية للدول، واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية ، كما أدت إلى تشابه أنماط الاستهلاك فى العالم بين شعوب مختلفة الثقافات، وهو ما يعنى عولمة الاستهلاك أو Global Consumer. وهذه التطورات هى نتاج حقيقى لما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة. تلك الثورة التى تتمثل مظاهرها فى التقدم الهائل الذى يشهده العالم فى الفضائيات، ووسائل الاتصال، وشبكات نقل المعلومات وسرعة تداولها، والحاسب الآلى بأجياله المختلفة، والإلكترونيات الدقيقة، والهندسة الوراثية ...الخ. ويرتبط كذلك بهذا التقدم الثورة العلمية والتكنولوجية التى أصبحت أهم مظاهرها ونتائجها تتدفق من كل جانب سواء فى شكل منتجات صناعية جديدة أو نظم تصنيع متطورة، أو أجهزة ومعدات حديثة أو فى وسائل الاتصال ذاتها. وعلى ذلك فإن هذه الثورة تعتمد فى طبيعتها وتطورها على نتاج العقل البشرى، وعلى حصيلة الخبرة والمعرفة الفنية المتراكمة عبر الزمن لدى بنى الإنسان. والجدير بالملاحظة أن عصر المعلومات قد دعم ظاهرة الاعتماد المتبادل، أو ما يسمى بالتقسيم الدولى الجديد للعمل بين الدول، وذلك باعتماده على التكامل والتجميع ، حيث لم يعد فى إمكان دولة واحدة مهما كانت إمكانياتها وقدراتها أن تستقل وحدها بتصنيع جميع أجزاء المنتج الصناعى، وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد منتجات صناعية عديدة مثل السيارات أو الأجهزة

الإلكترونية أو الحاسبات الآلية ... الخ يتم تصنيع مكوناتها أو أجزائها فى أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتركيز على صنع أحد هذه المكونات فقط. وتتنافى هذه الاتجاهات المعاصرة مع المفاهيم التى سادت عدد كبير من الدول النامية ومنها مصر منذ بداية النصف الثانى من القرن الماضى، وهى مفاهيم التصنيع من الإبرة إلى الصاروخ. والدلالة التى تعكسها مخرجات ثورة المعلومات سالفة الذكر بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير ، وتغيير شكل الملكيات، وتشجيع الاندماجات بين الشركات الصغيرة فى محاولة للاستجابة لمتطلبات البيئة العالمية ، والتى من أهمها الإنتاج المتخصص بالحجم الكبير لتحقيق ما يطلق عليه وفورات الحجم أو الإنتاج الكبير ، ومن ثم تخفيض التكلفة، وزيادة المقدرة التنافسية على المستوى العالمى. وقد واكب هذا التغير اتجاه أغلب دول العالم أيضا إلى الدخول فى تكتلات إقليمية فى محاولة لتقليل الآثار السلبية التى قد تنتج عن اتساع نطاق ظاهرة العولمة[1]. كذلك يمكن تعريف العولمة بأنها لقيام نظام اقتصادى عالمى يحل محل النظام الاقتصادى الدولى، وتختفى فيه الحدود المصطنعة بين اقتصاديات الدول للتحرير من تحكم السياسات القومية فتصبح مسيرة بقوانين أو قوى محايدة.

وتقوم العولمة الاقتصادية على أربعة مقومات أساسية هى: حرية حركة رؤوس الأموال دون أى عائق عالميا. وحرية إقامة الصناعة فى أنسب الأماكن لها فى العالم بعيدا عن الجنسية أو السياسة القومية. وعالمية المعلومات التى ترتبت على الثورة التقنية. وحرية انتقاء المستهلك عالميا لما يريد ومن أى مصدر.

كما أن للعولمة مؤشرات عديدة تتمثل فى: درجة الانفتاح الاقتصادى "التجارة مع العالم الخارجى، الاستثمار الاجنبى المباشر، الاستثمار المحفظى، صافى الدخل". والعلاقات مع العالم "السياحة الدولية، استخدام الهاتف، التحويلات عبر الحدود". ودرجة التقدم التقنى فى مكونات الاقتصاد الجديد "عدد مستخدمى الانترنت، عدد مضيفى الانترنت، عدد أجهزة الخادمات الآمنة". والمشاركة السياسية "العضوية فى المؤسسات الدولية، المشاركة فى بعثة مجلس الأمن، عدد السفارات فى الخارج". العولمة التكنولوجية، عولمة فرص العمل فى مختلف أنحاء العالم[2].

٢- ٢ الديمقراطية:

يمكن تعريف الديمقراطية على أنها عملية يتم بموجبها السماح لأفراد المجتمع بصورة تدريجية ومنظمة بالمشاركة فى اتخاذ القرارات وتنفيذها فى ضوء معايير الشفافية والمصداقية والمساءلة ، بما يسمح

بتجنب فساد الإدارات الحكومية، فضلا عن أنها تسمح للناس بأن يكونوا أكثر كفاءة ونجاحاً فى ممارسة وظائفهم[٤]. وهذا الأمر يؤدى إلى رفع جودة أداء الجهاز الإدارى للدولة فى الأجل الطويل. ولاشك فى "إن التفكير فى آثار النظم الديمقراطية مقارنة بالنظم المتسلطة" يجب أن يتركز فى تحليل الدوافع أو الحوافز التى تحرك كل من الإدارات الحكومية، والأفراد والجماعات فى ظل النظامين، فالحكام فى ظل النظم الديمقراطية لديهم الحوافز للسماع إلى ما يقوله الناس، وما يرغبون فى تحقيقه، وهذه الحوافز مردها إلى مواجهتهم للانتقادات الموجهة إليهم، والبحث عن دعم مستمر فى العمليات الانتخابية. أما فى ظل النظم المتسلطة فإن التأثير على سلوك الناس، وتحسين كفاءة الأداء الحكومى عادة ما ينطوى على تكلفة مرتفعة ، مع عدم التأكد من إمكانية الاستمرارية فى تحسين مستوى الآداء مستقبلا. وقد ذكرت بعض الدراسات أن الأزمات المالية التى سادت خلال العقد الأخير من القرن الماضى فى بعض دول جنوب شرق آسيا كانت فى جانب منها نتاجا طبيعيا لسيادة أنظمة متسلطة ، فإذا قامت البنوك بإقراض دكتاتور ما كما هو الحال فى أندونيسيا سابقا، أو إذا حدث خللا أو تراخيا فى شروط الائتمان ، أوإذا تركزت القروض فى عدد قليل من الأشخاص لكونهم من صناع السياسة أو لصلتهم بهؤلاء الصناع، فإن الآداء الحكومى يتعثر، وتظهر الأزمات المالية والاقتصادية بصورة يصعب علاجها بدون تكاليف مرتفعة. فبدون الصوت الديمقراطى لم يكن هناك سيطرة كافية على أداء الحكومات، بسبب انعدام الشفافية، و المصداقية ، و المساءلة، والصحافة الحرة النزيهة. والوجه الآخر من العملة يتمثل فى رعاية صناع السياسة لمصالح الجماعات الضاغطة، الأمر الذى يؤدى إلى تحقيق مكاسب لهذه الجماعات راجعة إلى السلطة، وليس إلى العمل والإنتاج كما هو الحال فى أغلب النظم الديمقراطية، مما قد يؤدى إلى شيوع ظاهرة الأنشطة الهامشية الباحثة عن الربح بأقل مجهود ممكن . ولعلنا نميز هنا بين الديمقراطية، وأشباهها من نظم قد تبدو فى ظاهرها للناظر إليها من الخارج على أنها ديمقراطية، وهى من الداخل بعيدة عن ذلك. فحقيقة أن الأصوات الانتخابية يمكن شراؤها تسمح للأغنياء والأفراد أو للأحزاب بالسيطرة على العملية الانتخابية بنفس الطريقة التى تحدث فى ظل النظم المتسلطة. والموقف فى أمريكا اللاتينية، وكثير من البلدان النامية يعد مثالا على ذلك.

وبناءً على ماسبق فإن الديمقراطية تسهم فى تحقيق التنمية البشرية، حيث تتيح الديمقراطية الفرصة لدى الأفراد للمناقشة العامة، والتعبير عن آرائهم، الأمر الذى يمكن الأفراد من التعرف على

البدائل والخيارات المختلفة، ومن ثم اختيار البديل المناسب ، والذى يمكنه من تحقيق الأداء والإنجاز المطلوب. و تساعد كذلك الديمقراطية الأفراد على انتخاب الجماعات الأكثر تمثيلاً للمطالب والحاجات العامة للأفراد، أى أن الديمقراطية تدعم التنمية البشرية من خلال تحسين جودة القرارات الفردية، وتعميق الإحساس لدى الأفراد بالاستماع لمطالبهم وتنفيذها. و يتطلب نجاح الديمقراطية وجود آليات ليس فقط للمشاركة بل آليات للمساءلة من جانب الأفراد فضلاً عن المصداقية والشفافية فى تنفيذ السياسات العامة المعبرة عن مطالب الأفراد[٥].

٢-٣ الاستثمار الأجنبى المباشر:

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبى المباشر على أنه "انتقال عوامل الإنتاج المختلفة من رأس المال والتقنية ووسائل الإنتاج المتطورة والموارد البشرية فى شكل مؤسسى تبعا للإطار التشريعى والتنظيمى بالدول المضيفة فيحقق مصالح المستثمرين الدوليين من جهة ومصالح الدول المضيفة من جهة أخرى لتكون تعاونا دوليا فى مجال النمو والتنمية البشرية"، وتوجد أشكال عديدة للاستثمار الأجنبى المباشر، منها: ملكية أسهم رأس المال، والأرباح المعاد استثمارها، والقروض من الشركة الأم للشركات التابعة فى القطر المضيف، إندماجات وتملك"[٦]. وتختلف دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبى المباشر من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات عن وجهة نظر الدول المضيفة.

ففيما يتعلق بالشركات فهناك عديد من النظريات التى تفسر حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول العالم المختلفة. ومن بين هذه النظريات ما يلى:

- نماذج النمو التقليدية: ترى أن اختلاف عوائد رأس المال بين الدول يسهم فى تدفق رؤوس الأموال من الدول ذات الوفرة (حيث ينخفض العائد على رأس المال) إلى الدول ذات الندرة (حيث يرتفع العائد على رأس المال. أى أن المراجحة والمضاربة المالية هي المحدد الأساسى لجنب الاستثمار الأجنبى المباشر.
- نظرية هكشر أولين فى التجارة الخارجية: أن اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية بين الدول يحدد نمط التخصص فى الإنتاج والتصدير، حيث تتخصص الدولة صاحبة الوفرة فى رأس المال فى إنتاج وتصدير

السلع كثيفة رأس المال. وتقوم الدولة التى تعانى من ندرة عنصر رأس المال باستيراد السلع كثيفة رأس المال من الخارج[٧].

– نظرية دورة حياة المنتج: وفقاً لهذه النظرية يختلف موقع وتوطن الانتاج حسب مرحلة ودورة حياة المنتج. فعندما يصل المنتج لمرحلة النضج واحتدام المنافسة، فإن الشركة المخترعة تبدأ فى البحث عن وسائل تخفيض تكاليف الإنتاج خوفاً من المنافسة المحتملة من الشركات الأخرى، ولذا فإنها تقوم بإنتاج هذا المنتج فى أسواق الدول النامية من خلال توجيه استثماراتها المباشرة إلى هذه الدول، بهدف تخطى عقبات الحماية من ناحية، وتخفيض نفقات الإنتاج من ناحية ثانية، والمحافظة على مركز الريادة فى الأسواق العالمية من ناحية ثالثة، وفى المرحلة الثانية سالفة الذكر، فإن الشركات متعددة الجنسيات تفضل القيام بالاستثمار المباشر من خلال الامتلاك الكامل للأصول الإنتاجية بالبلدان المضيفة، غير أن الضغوط القانونية، والأوضاع السياسية قد تحتم الاعتماد على الشكل الثانى من الاستثمار الأجنبى المباشر، وهو الدخول فى مشروعات مشتركة مع شركاء محليين فى الدول المضيفة[٨].

–النظرية الانتقائية للاستثمار الأجنبى المباشر:

وفقاً لها توجد ثلاثة شروط ودوافع لتنفيذ الاستثمار الأجنبى المباشر، وهما:

ميزة الملكية : بمعنى أن الشكل المفضل لدى الشركات متعددة الجنسيات لتوجيه استثماراتها المباشرة هو الملكية الكاملة للأصول الإنتاجية فى البلدان المضيفة. ويجب أت تتوافر العوامل التى تمكن الشركة من التغلب على عوائق الانتاج فى بيئة مخالفة (مثل عوائق إختلاف اللغة والثقافة والأطر المؤسسية، والنظام الضريبى)، لذا يجب أن يقترن بهذه الميزة برامج تدريب وتسويق لتساعد هذه الشركات الأجنبية على الانتاج فى الدولة المضيفة. ميزة الموقع ، بمعنى وجود مزايا تجعل من الأربح للشركة أن تنتج أو تقدم الخدمة فى الدولة المضيفة بدلاً من الانتاج محلياً أو التصدير(مثل وفرة المواد الخام الرخيصة والعمالة منخفضة التكاليف، أو وجود عوائق تجارية طبيعية أو مصطنعة). بجانب ما سبق يجب أن تكون تكلفة إستغلال المزايا السابقة أقل من تكلفة الوسائل المتعلقة بمزاولة الانتاج واستخراج التصاريح للقيام بهذا

النشاط، وتعرف هذه بالمزايا الداخلية للتعاقد على الاستثمار. وتتضمن مجموعة من المحددات السياسية والتشريعية والاقتصادية التى توفر حوافز للاستثمار[٩].

-نظرية مزايا توطن الصفقات:

وفقاً لها يوجد خمس محددات ودوافع للاستثمار الأجنبى، وهى[١٠]:

-الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية (المواد الخام المتاحة، البنية المادية والبشرية).

-الاستثمار الباحث عن الأسواق (حجم وهيكل ونمو وحرية النفاذ للاسوق).

-الاستثمار الباحث عن الكفاءة فى الأداء (تكلفة الموارد وإنتاجية العمل).

-الاستثمار الباحث عن الأصول الإستراتيجية. (التكنولوجيا، الاستحواذ على اسم تجارى وعلامة تجارية).

– نظرية عدم كمال الأسواق: فى ظل سيادة المنافسة الاحتكارية (او فرضية عدم كمال الأسواق فى الدول النامية) فإن الشركات متعددة الجنسيات تجد أن المناخ الاقتصادى ملائم لتوجيه استثماراتها إلى هذه البلدان، حيث تنعدم قدرة الشركات المحلية على منافسة الشركات متعددة الجنسيات فيما تملكه الأخيرة من موارد مالية، ومعارف فنية وتكنولوجيا عالية إلى جانب المهارات الإدارية والتنظيمية، وتولد المزايا التى تملكها الشركات متعددة الجنسيات مقارنة بالشركات المحلية فى إحدى البلدان، وحماية طبيعية لأنشطة هذه الشركة، وقدرة على غزو الأسواق المحلية وتسويق منتجاتها فى ضوء هذه المزايا الاحتكارية. وفى هذا الصدد فإن الشكل المفضل لدى الشركات متعددة الجنسيات لتوجيه استثماراتها المباشرة هو الملكية الكاملة للأصول الإنتاجية فى البلدان المضيفة، وخلق قوى احتكارية وعلاقات تكامل رأسى مع القوى السياسية داخل الدولة بما يحقق مصالح متبادلة لكلا الطرفين[١١].

وفيما يتعلق بمحددات الاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول المضيفة فغالباً ما تتحدد هذه الدوافع بتحليل متطلبات الدول النامية وما تحتاجه من استقدام هذه الاستثمارات فى أى صورة من الصور. ولكى يمكن التعرف على هذه المتطلبات أو الاحتياجات فينبغى الرجوع إلى خصائص ومعوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه البلدان. وقد استغرقت معظم المناقشات والمؤلفات والبحوث العلمية فى هذا الأمر العقود الثلاثة الماضية، ومن مجمل هذه الكتابات فإنه يمكن تحديد الاحتياجات التالية لمعظم البلدان النامية: موارد رأسمالية، معارف فنية وتكنولوجية، مهارات وخبرات إدارية وتنظيمية. وهذا إلى جانب المقومات

الأخرى اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية بهذه البلدان، والتى منها على سبيل المثال وفرة الموارد الطبيعية، ووفرة الأيدى العاملة ووجود بيئة تشريعية مناسبة، وإطار سياسى واجتماعى مستقر، ومناخ اقتصادى مواتى، وبنية أساسية ملائمة[١٢].

وقد شهد عام ٢٠٠٤ زيادة طفيفة فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر بعد ثلاث سنوات من الهبوط، حيث بلغ حجم هذه التدفقات ٦٤٨ مليار دولار عام ٢٠٠٤ مقابل ٦٣٣ مليار دولار عام ٢٠٠٣. وترجع هذه الزيادة الى حدوث زيادة فى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الى الدول النامية، حيث قدرت بنحو ٢٣٣,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٤ مقارنةً بـ١٦٦,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٣. وفى مقابل ذلك لوحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر للدول المتقدمة شهدت تدهوراً مستمراً من حيث الحجم، حيث بلغت ٣٨٠ مليار دولار مقابل ٣٣٨,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٣، وذلك بعد أن وصلت الى ٥٤٧,٨ مليار دولار فى عام ٢٠٠٢. وترجع الاتجاهات السابقة الى محاولة الشركات متعددة الجنسيات اكتشاف طرق جديدة لتعزيز قدراتها التنافسية أو توسيع عملياتها وأنشطتها فى أسواق الدول النامية، وتحقيق وفورات الحجم وخفض تكاليف الانتاج. أضف الى ما سبق رغبة الشركات فى الاستفادة من الموارد الطبيعية المتوافرة فى بعض الدول النامية، خاصةً وأن أسعار هذه الموارد قد إتجهت للزيادة فى السنوات الأخيرة. وظل الاستثمار الدولى فى الخدمات–وخاصةً الخدمات المالية ينمو بإطراد، حيث بلغ نصيب قطاع الخدمات ٦٣٪ من مجموع قيمة عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود فى عام ٢٠٠٤. وبالرغم من التحسن الملحوظ فى حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية فى مقابل التدهور الملحوظ فى حجم هذه التدفقات للدول المتقدمة، فلازالت هذه الأخيرة تحتل مكانة مرتفعة لاتقارن بالدول النامية من حيث نصيبها النسبى فى حجم التدفقات العالمية للاستثمار الاجنبى المباشر. حيث قدرت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الدول الرأسمالية المتقدمة فى عام ٢٠٠٤ حوالى ٥٨,٦٪ من إجمالى الاستثمارات، فى حين بلغت نسبة هذه التدفقات إلى الدول النامية حوالى ٣٦٪ فقط ، مع كون منطقة أسيا وأوقيانيا أكبر متلق للاستثمار الأجنبى فى الدول النامية. فقد إجتذبت هذه المنطقة إستثماراً أجنبياً مباشراً قدره ١٤٨ مليار دولار عام ٢٠٠٤، أى بزيادة قدرها ٤٦٪ عن عام ٢٠٠٣، كما شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الى أمريكا اللاتينية والكاريبى طفرة هائلة، فبلغت ٦٨ مليار دولار –أى زادت بنسبة ٤٤٪ عن المستوى المتحقق فى عام ٢٠٠٣. ومن جهة أخرى ظلت

تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الى إفريقيا على نفس المستوى تقريباً، وهو ١٨ مليار دولار. ويبرر هذا الأمر قرارات الشركات متعددة الجنسيات بتوجيه استثماراتها إلى الدول التى تكون أكثر توجهاً نحو الديمقراطية والاستقرار السياسى والاقتصادى لما ينعكس ذلك بطبيعة الحال على ربحية هذه الشركات متعددة الجنسيات المحركة لهذه الاستثمارات[١٣].

الجزء الثالث: تحليل نظرى للعلاقة بين الديمقراطية والاستثمار الأجنبى المباشر

إن الأدلة التطبيقية عن أثر الديمقراطية على الاستثمار الأجنبى المباشر لاتوفر حتى الآن دعماً كافياً وواضحاً لفكرة أن زيادة مستوى الديمقراطية تؤدى إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر. فهل تعتبر الديمقراطية شرطا كافياً لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر. وفى هذا الصدد بينما وجدت بعض الدراسات أن هناك تأثيراً معنوياً وموجباً للديمقراطية على الاستثمار الأجنبى المباشر، فإن هناك دراسات أخرى توصلت إلى عكس هذه النتيجة، وهناك دراسات أخرى لم تتوصل إلى نتائج محددة بشأن هذه العلاقة وهو ما سوف يتم التعرض له على النحو التالى:

فقد توصل (Rodrik 1996) إلى أن مؤشر الديمقراطية (الحرية السياسية) –ضمن متغيرات أخرى عديدة– يحدث تأثيراً موجباً ومعنوياً على الاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة للناتج المحلى الاجمالى فى الدول الأكثر ديمقراطية، وأن هذا التأثير ضعيف وغير معنوى للدول غير الديمقراطية.[١٤]. وبنفس المنطق توصلت دراسة (Jensen 2003) إلى أن الدول الديمقراطية تجذب نسبة من الاستثمار الأجنبى المباشر تزيد بنحو٧٠٪ عن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للدول غير الديمقراطية وذلك لعينة مكونة من ١٠٠ دولة خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٨[١٥]. كما توصلت دراسة (Busse, 2004,) لعينة مكونة من ٦٩ دولة خلال الفترة ١٩٧٢ – ١٩٩٩ إلى أن زيادة قيمة مؤشر الحرية السياسية بـ ١٪ يؤدى إلى زيادة الاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة للفرد بنحو ٠,٣٢٪، وأن زيادة قيمة مؤشر الحرية المدنية بـ١٪ يؤدى إلى زيادة نصيب الفرد من الاستثمار الأجنبى المباشر بنحو ٠,٢٩٪ وقد توصل لهذه النتيجة باستخدام أسلوب السلاسل الزمنية لكل دولة على حدة، وأسلوب البيانات المقطعية[١٦]. وقد أكدت هذه النتيجة دراسة (Harms & Heinrich 2002) التى توصلت إلى أن الشركات متعددة الجنسية تميل للاستثمار فى الدول الأكثر ديمقراطية، أما الدول غير الديمقراطية فلم تؤكد النتائج أنها ملجأ لجذب الاستثمار الأجنبى إليها[١٧]. وقد

توصلت دراسة أخرى لـ(Busse) بإستخدام ١٢ مؤشر للحوكمة من ضمنها مؤشر المخاطر السياسية (ICRG)، ومؤشر الفساد، ومؤشر الديمقراطية، ومؤشر القواعد والحقوق (Rule & Law) إلى أن أكثر المؤشرات معنوية وتأثيراً على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر هى مؤشرات الديمقراطية والاستقرار السياسى والفساد. حيث أن زيادة مؤشر الديمقراطية بـ١٪ يؤدى إلى زيادة القيمة اللوغارتمية لحجم للاستثمار الأجنبى المباشر بـ٠,٨٪، وهذا التأثير معنوى، وقد بنيت الدراسة على بيانات عينة مكونة من٨٣ دولة خلال الفترة ١٩٨٤–٢٠٠٣ [١٨]. وبنفس المنطق توصلت دراسة (Kolstad ,& Tøndel 2002) إلى أن زيادة مستوى المسألة الديمقراطية تعمل على زيادة نصيب الفرد من تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر، وقد أستخدمت الدراسة مؤشر ICRG الذى يبين مدى عدالة وحرية النظام الانتخابى واستجابة الحكومات لمطالب الناخبين[١٩]. كما قامت إحدى الدراسات ببحث أثر العوامل التشريعية على بيئة الاستثمار المحلى والخارجى وتوصلت إلى أن مؤشر الفساد لم يكن له تأثيراً معنوياً على الاستثمار الأجنبى المباشر، وبالعكس من ذلك فإن إنخفاض القيمة المبطأة لمؤشر الديمقراطية (القيمة الأقل تعنى مستوى أعلى للديمقراطية) بـ١٪ تؤدى الى زيادة نصيب الفرد من الاستثمار الأجنبى المباشر ب٠,٢٣٪، وقد توصلت الدراسة لهذه النتيجة بالاستناد الى عينة من ٧٥ دولة للفترة (١٩٨٩–٢٠٠٠)[٢٠]. وبنفس المنطق توصلت دراسة أخرى إلى أن الدول الأكثر ديمقراطية تتسلم نسبة أكبر من التدفق العالمى للاستثمار الأجنبى وذلك لعينة مكونة من ٩٩ دولة خلال الفترة ١٩٨٤–٢٠٠١.[٢١]

وعلى الجانب الآخر توصلت دراسة (Q. LI & Adam Resnick, 2001) إلى أن زيادة الديمقراطية فى حد ذاتها دون تحسين جودة الإدارة الحكومية وكفاءة تنفيذ أحكام القانون تؤدى إلى تخفيض نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر للناتج بنحو ٣٧٧ مليون دولار لكل زيادة مقدارها (من ٠–٦) فى قيمة مؤشر الديمقراطية. أما زيادة كفاءة القواعد المدعمة للحقوق والملكيات بـ ١٥ نقطة يترتب عليه زيادة الاستثمار الأجنبى المباشر بـ١,٠٤ بليون دولار[٢٢]. وفى هذا الصدد توصلت دراسة هامة لـ(Adams & Filippaio) إلى وجود علاقة سالبة وغير خطية بين مؤشر الحرية المدنية والاستثمار الأجنبى المباشر، وعلاقة موجبة وخطية بين مؤشر الحرية السياسية والاستثمار الأجنبى المباشر. وتفسير ذلك أن المستثمر الأجنبى يفضل أن يستثمر فى الدول التى تتمتع بمستوى منخفض من الحريات المدنية (وذلك لضعف دور

نقابات العمل، والتنظيمات، وجماعات الضغط) وذلك حتى تنخفض القدرة التفاوضية لهذه الجماعات، ومن ثم تقل المخاطر التى قد تواجه الشركات الأجنبية والتى تعوقها من الاستحواذ الكامل بالعائد والأرباح الريعية. كما فسرت الدراسة العلاقة غير الخطية بين مؤشر الحرية المدنية والاستثمار الأجنبى المباشر بأنه عند المستويات المتخفضة للحريات المدنية أى زيادة بسيطة فى هذه الحرية سوف تؤدى إلى زيادة إنتاجية العمال وتعظيم رغبتهم فى العمل، وهو ما ينعكس بالإيجاب على الناتج الحدى لرأس المال، الأمر الذى يشجع على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر، أما بعد وصول الحرية المدنية لمستوى مرتفع ، فإن أى زيادة فيها سوف تترجم فى زيادة القوة التنظيمية والتفاوضية للجماعات، وهو ما شكل قيد على الاستثمار الأجنبى المباشر. وعلى النقيض من ذلك تفضل الدول الأجنبية أن تستثمر أموالها فى دول ذات نظام سياسى حر ومفتوح وذلك لأن قمع الحريات السياسية سوف ينعكس سلباً على سياسات وتوجهات الدولة تجاه الاستثمار الأجنبى. وقد اعتمدت هذه الدراسة على بيانات ١٠٥ دولة خلال الفترة (١٩٨٩ – ١٩٩٧)[٢٣]. وتوصلت إحدى الدراسات (Nemager & Soysa , 2005) إلى أن الشركات متعددة الجنسية تفضل الاستثمار فى دول غير ديمقراطية لأسباب تتعلق بسهولة جنى المنافع الريعية وضعف دور النقابات والاتحادات التنظيمية فى هذه الدول[٢٤] .

ومن جهة ثالثة توصلت بعض الدراسات الى أن الديمقراطية ليست لها تأثير معنوى على الاستثمار الأجنبى المباشر. حيث ذكرت دراسة (D. Kucera, 2002) أن مؤشر الحرية السياسية ليس له تأثير معنوى على حصة التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبى المباشر من التدفق العالمى، بينما مؤشر الحرية المدنية له تأثير موجب ومعنوى، وذلك من خلال ما يقترن بالحريات المدنية من تدعيم قاعدة رأس المال البشرى وزيادة الاستقرار السياسى، وذلك لعينة مكونة من ١٢٧ دولة خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٧[٢٥]. وكذلك أظهرت دراسة (Farhad Noorbakhsh, , Alberto Paloni, and Ali Youssef, 2001) عدم وجود أى تأثير معنوى لمؤشر الحرية المدنية والسياسية على الاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة للناتج المحلى الاجمالى وذلك لعينة مكونة من ٣٦ دولة نامية خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٤)، وأظهرت الدراسة أن المتغيرات المتعلقة برأس المال البشرى أكثر أهمية من تأثير الديمقراطية[٢٤]، وتوصلت دراسة (Singh, Harinder; Jun W. Kwan, 1995) لنفس النتائج بعدم معنوية العلاقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر والديمقراطية[٢٦].

الجزء الرابع :الإطار التطبيقى للبحث

تأسيساً على العرض السابق للدراسات التطبيقية أمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن مدى تأثر تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر بمستوى الديمقراطية فى الدول المضيفة هى قضية ما زالت تحتاج لمزيد من الاختبارات. وعلى هذا النحو ينصرف الجزء الحالى من البحث إلى تحليل وقياس هذه العلاقة. وبناءً عليه يجب تحديد المتغيرات الأساسية للبحث، وكيفية التعبير عنها، ثم تحديد عينة الدول، وفترة التقدير، يلى ذلك عرض تحليلى مقارن لتطور قيم متغيرات الديمقراطية والاستثمار الأجنبى المباشر والعولمة خلال فترة البحث للتعرف على مدى واتجاه العلاقة بينهما، ثم يتم صياغة وتقدير عدد من النماذج المناسبة لقياس أثر الديمقراطية على التدفق والانسياب الداخلى للاستثمار الأجنبى المباشر.

٤-١ المتغيرات الأساسية للبحث:

انطلاقاً من فرضية البحث أنه "فى ظل العولمة فإن الدول الأكثر ديمقراطية هى الأقدر على جذب مزيد من الاستثمار الأجنبى المباشر". سوف تتمثل المتغيرات الأساسية محل القياس والتحليل فيما يلى:

١- متغير العولمة: ويتم التعبير عنه بمؤشر الحرية الاقتصادية (العولمة). فى هذا الشأن فإن المؤشر يقيس مستوى الحرية الاقتصادية فى خمس مجالات رئيسية، وهى: تحرير النشاط الاقتصادى المحلى والتوجه للخصخصة، ومدى انتهاج سياسة نقدية مستقرة، وتحرير المعاملات الخارجية السلعية، والخدمية، وتبسيط اللوائح المعوقة لممارسة النشاط المحلى سواء المتعلق بالعمل، أو بالإنتاج، أو بالتصدير، والإستيراد، أو بالإقراض والإقتراض. ويتراوح مؤشر الحرية الاقتصادية (العولمة) بين الصفر، والعشر درجات. حيث تشير القيمة الأعلى إلى مستوى أعلى من العولمة ، فى حين تشير القيمة الأقل إلى مستوى أقل من العولمة)[٢٨].

٢- *متغير الديمقراطية:* يتم التعبير عنه بمؤشر الديمقراطية. فمنذ بداية السبعينيات قامت أحدى المؤسسات غير الهادفة للربح بتكوين مؤشر يعكس مستوى الديمقراطية فى عدد كبير من دول العالم، وتسمى هذه المؤسسة بدار الحرية ويتم إعداد هذا المؤشر فى شكل رقم إجمالى يعبر عن مستوى الديمقراطية فى الدولة. ويتكون هذا المؤشر من متوسط الأوضاع السائدة فى كل دولة بشأن الحقوق السياسية ، وكذلك الحقوق المدنية. وفى هذا الصدد يتم عمل مسح يضم نوعين من قوائم الاستقصاء ،

إحداهما تضم تساؤلات بشأن الحقوق السياسية، والأخرى تضم تساؤلات حول الحقوق المدنية.

وإستناداً على الإجابات يتم إستخراج مؤشر متوسط يعبر عن مستوى الديمقراطية.

وتتمثل هذه التساؤلات فيما يلى:

أ) الحقوق السياسية: وتتضمن التساؤلات التالية:

١) هل يتم إنتخاب الهيئات الحاكمة من خلال نظام إنتخابى حر؟

٢) هل يتم إختيار ممثلي السلطة التشريعية وفقاً لنظام إنتخابى حر؟

٣) هل توجد قواعد إنتخابية عادلة، وتكافؤ فى الفرص، وإنتخاب عادل، وأمانة بشأن صناديق الإقتراع؟

٤) هل من حق الأشخاص تنظيم أنفسهم فى مجموعات حزبية تنافسية؟

٥) هل يوجد إحتمال لوجود أصوات مضادة لإنتخاب ممثل معين؟

٦) هل يخضع الأفراد للحكم بواسطة قوة أجنبية عسكرية، أو حكومات إرهابية، أو أى شكل من أشكال القوة؟

٧) هل الجماعات العرقية تنظم وتحكم نفسها، أم تسهم بشكل غير رسمى فى صنع القرار الحكومى.

٨) هل يستطيع الناخبون إمداد ممثليهم المنتخبين بقوة حقيقية؟

٩) فى حالة النظم الملكية، حيث لا يوجد نظام إنتخابى– هل يسمح للأفراد بمساءلة ومحاسبة المسئوليين؟

١٠) هل السلطات الحاكمة تخضع للتغيير المستمر؟

وتحدد الإجابة على هذه التساؤلات مدى حماية الحقوق السياسية للأفراد. وفى هذا الصدد يتم تصنيف هذه التساؤلات إلى أربع مكونات، وهى (الفساد السياسى، العنف السياسى، عدم التحيز السياسى ضد الأقليات، درجة المشاركة السياسية). ومنها يتم إستخراج رقم إجمالى يعبر عن الحقوق السيلسية ، ويتراوح نطاقه بين واحد وسبع درجات. وتشير القيمة (واحد) إلى أنه يوجد فى الدولة نظام إنتخابى عادل، ويتمتع المواطنون بالإستقلال السياسى، ويوجد مشاركة من جانب الأقليات فى صنع القرار السياسى، ويوجد جماعات معارضة، ولايوجد فساد سياسى.

أما القيمة (٢) فتعنى أن هناك بعض العوامل كالفساد السياسى، أو العنف العسكرى، مما يضعف من كفاءة الديمقراطية، ولكن لا يزال النظام السياسى حراً. وتعنى القيم (٣)، (٤)، (٥) سيطرة كثير من العوامل المقيدة للديمقراطية. أما القيمة (٦)فتعنى أن هناك نظام حكم ذو حزب واحد، ولا يسمح للأفراد

بالمشاركة السياسية، ولا توجد نزاهة فى العملية الإنتخابية، ولا يسمح للأفراد بمساءلة السلطات العامة. وفى حالة القيمة (٧) فإن النظام السياسى يصبح محكوما بقواعد جامدة لا تسمح بأى مشاركة فى العملية السياسية. مع انتشار العنف، والفساد، والتحيز السياسى.

ب) الحقوق المدنية: وتتضمن التساؤلات التالية:

١) هل يسمح للأفراد بالتعبير عن آرائهم ومعتقداتهم بصورة رسمية؟

٢) هل يوجد حرية للنقاش العام فى إطار ندوات، ومؤتمرات؟

٣) هل يوجد نقابات تجارية، وعمالية ذات قوة تفاوضية؟

٤) هل يوجد إستقلال للقضاء؟

٥) هل يعامل الأفراد معاملة عادلة فى ظل قوانين الدولة؟

٦) هل يوجد إستقلال عن الفساد السياسى؟

٧) هل توجد حماية كافية للأفراد من العنف السياسى، والإعتقالات سواء للمؤيدين، أوالمعارضين للحكم؟ .

٨) هل تفرض الدولة قيود على حرية إختيار العمل، والإقامة؟

٩) هل توجد حماية كافية للحقوق والملكيات؟

١٠) هل يخضع الأفراد للإستغلال من جانب الجهاز الإدارى الحكومى؟

وبالمثل يتم تصنيف هذه التساؤلات إلى أربع مكونات (حرية التعبير عن الرأى بشكل رسمى، وغير رسمى، وجود نظام عادل لحفظ النظام وتنفيذ القوانين، الخضوع للإعتقالات والفساد السياسى، تكافؤء الفرص وحرية النشاط الإقتصادى). ومنها يتم إستخراج رقم إجمالى يعبر عن الحقوق المدنية، و يتراوح نطاقه بين واحد وسبع درجات. و الدول التى تأخذ الرقم (١) تعنى أن هناك نظاما مؤسسيا مدعما للحقوق المدنية، ولا يوجد خضوع للفساد السياسى، وهناك حرية للتعبير عن الرأى، وأن هناك نظام إقتصادى حر. أما القيمة (٢) فتعنى أن هناك نقص فى أحد هذه المكونات الأربعة للحرية المدنية، ولكنه لا يزال نظاماً حراً. والدول التى تأخذ القيم (٣)، (٤)، (٥) فتعنى أن هناك قيودا حكومية مفروضة على الحقوق المدنية فى المكونات الأربعة. أما الدول التى تأخذ القيمة (٦) و(٧) فتعنى أنه لا يوجد أى شكل من أشكال الحريات المدنية.

وإستناداً على المؤشرين السابقين يتم إستخراج متوسط لهما يمثل المؤشر الإجمالى للديمقراطية. ويتراوح نطاقه بين واحد وسبع درجات. وتوجد سلسلة من بيانات هذا المؤشر فى خلال الفترة ١٩٧٢ – ٢٠٠٥ لمعظم الدول[٢٩]

٣- متغير الاستثمار الأجنبى المباشر: وبانتهاج نفس ما اتبعته الدراسات السابقة فإنه يمكن التعبير عن التدفق الأجنبى للاستثمار الأجنبى المباشر بعدة مؤشرات منها:

- التدفق الداخلى للاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة للناتج المحلى الإجمالى FDI / GDP
- نصيب الفرد من الاستثمار الأجنبى المباشر FDI / Pop
- معدل نمو حجم التدفق الداخلى للاستثمار الأجنبى المباشر . $dFDI / FDI$
- حجم التدفق الداخلى للاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة للتكوين الرأسمالى الثابت . FDI / I_{fixed}

٤-٢ عينة الدول وفترة التقدير:

فى ضوء الهدف من البحث وهو التعرف على أثر الديمقراطية على الاستثمار الأجنبى المباشر سوف يتم اختيار الدول على أساس مؤشر الديمقراطية. حيث يتم اختيار مجموعة من الدول الديمقراطية والتى يكون مؤشر الديمقراطية لها ($Dem \leq 3$)، ودول غير ديمقراطية، ويكون مؤشر الديمقراطية لها ($Dem \geq 5.5$). وذلك إسوةً بالتصنيف المتبع فى تقرير بيت مؤسسة بيت الحرية (**Freedom House**). وفى هذا الصدد فقد وقع الاختيار على ٨٠ دولة، (٤٠ دولة ديمقراطية، و٤٠ دولة غير ديمقراطية)[٣٠].

أما فترة التقدير، والتحليل، فهى (١٩٨٠ – ٢٠٠٤) للثانية حيث تتوافر بيانات عن كل من مؤشر الديمقراطية والاستثمار الأجنبى المباشر حتى عام ٢٠٠٤، أما للقياس فهى (١٩٧٠ – ٢٠٠٣)، وقد تم توسيع الفترة حتى تتاح مزيد من المشاهدات، ولكن تم التوقف فى عام ٢٠٠٣ لعدم توافر بيانات عن عديد من المتغيرات بعد هذه السنة.

والجدول التالى يوضح متوسط فيتم المتغيرات الأساسية (العولمة، الديمقراطية ، والاستثمار الأجنبى المباشر) خلال الفترة (١٩٧٠ – ٢٠٠٤).

جدول (١): قيم المتغيرات الأساسية فى متوسط الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٤)

المتغير / المجموعة	Dem	Globaliz	FDI / GDP	FDI / I_{Fixed}
دول ديمقراطية	٢,٥	٦,٣	٣,٩٪	٨٪
دول غير ديمقراطية	٥,٩	٤,٥	١,٣٪	٣٪

حيث :Dem مؤشر الديمقراطية تم الحصول على بياناته من:

www.freedomhouse.org

Globaliz : مؤشر العولمة تم الحصول على بياناته من:

- ،Economic Freedom of the World, 2000, 2001, 2002 Annual Report.:
Economic Freedom Index, Heritage Foundation, Various Issues

FDI / GDP : التدفق الداخلى للاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة للناتج المحلى الإجمالى: من
UNCTAD, WIR, Various Issues

FDI / I_{Fixed} : التدفق الداخلى للاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة للتكوين الرأسمالى الثابت،
UNCTAD, WIR, Various Issues

فكما يتضح من الجدول فقد شهدت مجموعة الدول الديمقراطية مستوى يقدر بنحو ٢,٥ درجة لمؤشر الديمقراطية وبلغت حصة الاستثمار الأجنبى المباشر للناتج المحلى الإجمالى نحو ٣,٩٪، كما قدرت نسبة التدفق الداخلى للاستثمار الأجنبى المباشر للتكوين الرأسمالى الثابت لهذه الدول بنحو ٨٪ فى متوسط الفترة (١٩٧٠ – ٢٠٠٤)، وبلغت القيمة المتوسطة لمؤشر العولمة نحو ٦,٣ درجة. وفيما يتعلق بمجموعة الدول غير الديمقراطية فقد قدرت قيمة مؤشر الديمقراطية فى متوسط الفترة (١٩٧٠ – ٢٠٠٤) بنحو ٦ درجات، وبلغت نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر للناتج المحلى الإجمالى نحو ١,٣ ٪ فقط فى متوسط الفترة (١٩٧٠ – ٢٠٠٤)، بينما قدرت نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر للتكوين الرأسمالى الثابت لهذه الدول بنحو ٣٪، كما بلغت متوسط قيمة مؤشر العولمة نحو ٤,٥ درجة لهذه المجموعة من الدول. ويتضح مما سبق وجود فروق هامة وواضحة بين مجموعة الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية فيما يتعلق باتجاه وتدفق الاستثمار الأجنبى المباشرة حيث تتركز معظم الاستثمارات فى الدول الديمقراطية، هو ما يشير إلى أن وجود بيئة ديمقراطية يعتبر أحد أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبى المباشر فى ظل العولمة والانفتاح الداخلى

والخارجي. ولكى تزداد الصورة وضوحاً يجب تحليل تطور قيم المتغيرات الأساسية خلال الفترات المختلفة لمقارنة أداء وإتجاه، ومن ثم وضوح العلاقة بين المتغيرات السابقة للدول الديمقراطية وغير الديمقراطية.

٤-٢-١ تحليل اتجاه وتطور قيم المتغيرات محل البحث:

سوف يتم فى الجزء التالى تحليل لتطور القيم المطلقة، ومعدلات التغير فى قيم مؤشرات العولمة، والديمقراطية، والاستثمار الأجنبى المباشر المحلى كنسبة للناتج الإجمالى وللتكوين الرأسمالى الثابت لدول العينة خلال الفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٤)، وخلال الفترتين (١٩٨٠ – ١٩٨٩)، (١٩٩٠ – ٢٠٠٤)، وسيتم تقسيم كل مجموعة إلى مجموعتين "أقل ديمقراطية، وأكثر ديمقراطية".

وبناءً عليه يتم إجراء التحليل المقارن لأربع مجموعات، وهم:

– مجموعة أعلى الدول الديمقراطية (*Highest Democratic countries*)، ويرمز لها بـ (HDc).
وهى الدول التى يكون $(Dem \leq 1.5)$.

– مجموعة أقل الدول الديمقراطية (Lowest Democratic countries)، ويرمز لها بـ (LDc).
وهى الدول التى يكون $(1.5 \prec Dem \geq 3.5)$.

– مجموعة أقل الدول غير الديمقراطية (Lowest Non- Democratic countries)، ويرمز لها بـ $(LNDc)$.
وهى الدول التى يكون $(5.5 \prec Dem \prec 6)$

– مجموعة أعلى الدول غير الديمقراطية (Highest Non-Democratic countries)، ويرمز لها بـ $(HNDc)$. وهى الدول التى يكون $(Dem \succ 6)$.

ويوضح الجدول التالى نتائج التحليل المقارن للمجموعات السابقة:

جدول (٢): تحليل مقارن لتطور قيم المتغيرات الأساسية للمجموعات المختلفة

السنوات	*HDc*	*LDC*	*LNDc*	*HNDc*
		Dem		
١٩٨٠–١٩٨٩	١,١٨	٢,٩	٥,٤٩	٦,٥
١٩٩٠–٢٠٠٤	١,٠٩	٢,٠١	٤,٨٧	٦,٠٧
١٩٨٠–٢٠٠٤	١,٥	٢,٥	٥,١٨	٦,٣٣

Globaliz				
١٩٨٩-١٩٨٠	٦,٣٤	٥,٣٩	٤,١٨	٤,٠٤
٢٠٠٤-١٩٩٠	٧,٣٦	٦,٧٥	٥,٦١	٥,٤٥
٢٠٠٤-١٩٨٠	٦,٨٥	٦,٠٧	٤,٩	٤,٧٤
% FDI / GDP				
١٩٨٩-١٩٨٠	٤,٢٨	١,٢٩	١,١	٠,٥٨
٢٠٠٤-١٩٩٠	٥,٤٧	٢,٨٧	٢,٤	١,٥٥
٢٠٠٤-١٩٨٠	٤,٨٧	٢,٠٨	١,٧٧	١,٠٦
FDI / I_{Fixed}				
١٩٨٩-١٩٨٠	٤,٨	٣,٢	٢,٩٢	٠,٩٩
٢٠٠٤-١٩٩٠	٩,٢	٧,١	٤,٩٢	٢,٠١
٢٠٠٤-١٩٨٠	٧	٥,٢	٣,٩٢	١,٥

المصدر: حسب بواسطة الباحث إستناداً الى مصادر بيانات الجدول (١)

أولاً: مجموعة أعلى الدول الديمقراطية *HDc*

قدرت قيمة مؤشر الديمقراطية لهذه المجموعة نحو ١,٥ درجة فى متوسط الفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٤). وقد تحسن مستوى الديمقراطية لهذه المجموعة بنحو ٠,١ درجة فقط خلال الفترتين (١٩٨٠ – ١٩٨٩)، (١٩٩٠-٢٠٠٣)، حيث إنخفضت قيمة المؤشر من ١,١٨ درجة إلى ١,٠٩ درجة. كما بلغت القيمة المتوسطة لمؤشر العولمة حوالى ٦,٩ لهذه المجموعة خلال الفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٤) أى بزيادة ١,٢ درجة خلال الفترتين (١٩٨٠ – ١٩٨٩)، (١٩٩٠ – ٢٠٠٤). هذا وقد زادت نسبة التدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبى المباشر للناتج بنحو ١,٢ ٪ بين الفترتين، لتبلغ فى المتوسط ٤,٨٧٪. كما بلغت القيمة المتوسطة لنسبة التدفق الداخلى للاستثمار الأجنبى المباشر للتكوين الرأسمالى الثابت نحو ٧٪ فى متوسط الفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٤)، حيث زادت من ٤,٨٪ فى متوسط الفترة (١٩٨٠ – ١٩٨٩)، الى ٩,٢٪ فى متوسط الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٤).

ثانياً: مجموعة أقل الدول الديمقراطية *LDc*

وفيما يتعلق بهذه المجموعة من الدول فقد بلغت القيمة المتوسطة لمؤشر الديمقراطية لها بنحو ٢,٥ درجة خلال الفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٤)، أى انخفضت بمعدل ٠,٩ من الدرجة بين الفترتين (١٩٨٠–١٩٨٩)، (١٩٩٠–٢٠٠٤)، هذا فى الوقت الذى زادت فيه قيمة مؤشر العولمة بنحو ١,٣٥ درجة بين الفترتين لتقدر بنحو ٦,٠٨ درجة فى متوسط الفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٤)، ومن جهة أخرى بلغت نسبة التدفق الداخلى للاستثمار الأجنبى المباشر للناتج المحلى الإجمالى نحو ٢,١٪ فى متوسط الفترة (١٩٨٠–٢٠٠٤)، وقدرت نسبة الرصيد الداخلى للاستثمار الأجنبى المباشر بنحو ٥,٢٪ فى متوسط الفترة (١٩٨٠–٢٠٠٤).

بناءً على ما سبق يتضح أن الدول التى تقع فى قمة هرم الديمقراطية (*HDc*) تستحوذ على حصة من الناتج المحلى الاجمالى، والتكوين الرأسمالى الثابت تزيد بنحو ٢,٧٢٪، و١,٨٪ مقارنةً بالدول التى تقع فى أدنى هرم الديمقراطية (*LDc*) ، رغم وجود فروق بسيطة بينهما فى مؤشر العولمة (٠,٧ درجة).

ثالثاً: مجموعة أقل الدول غير الديمقراطية *LNDc*

أظهرت نتائج التحليل أن مؤشر الديمقراطية لهذه المجموعة من الدول قدر فى المتوسط نحو ٥,٢ درجة خلال الفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٤)، كما قدرت القيمة المتوسطة لمؤشر العولمة ٤,٩ درجة، وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبى المباشر فقد قدرت نسبة التدفق الداخلى لهذا الاستثمار للناتج المحلى الإجمالى بنحو ١,٧٧٪ فقط فى متوسط الفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٤)، أما حصة التدفق الداخلى للاستثمار الأجنبى المباشر من التكوين الرأسمالى الثابت لهذه المجموعة فقد بلغ بها نحو ٣,٩٪. ويتضح من الجدول أنه بالرغم من زيادة توجه هذه الدول نحو مزيد من العولمة والحرية الاقتصادية (حيث زادت قيمة مؤشر العولمة بنحو ١,٤٢ درجة بين الفترتين ١٩٨٠ – ١٩٨٩، ١٩٩٠ – ٢٠٠٤)، فقد سارت بخطوات أبطأ نحو تعميق الديمقراطية (حيث انخفضت قيمة المؤشر بنحو ٠,٦٣ درجة فقط)، وفى المقابل يتضح أن حصة الاستثمار الأجنبى المباشر لكل من الناتج والتكوين الرأسمالى قد زادت بنحو ١,٣٪، و١,٩٩٪ بين الفترتين.

رابعاً: مجموعة أعلى الدول غير الديمقراطية *HNDc*

وفيما يتعلق بمجموعة أعلى الدول غير الديمقراطية فقد بلغت القيمة المتوسطة لمؤشر الديمقراطية لها بنحو ٦,٣ درجة خلال الفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٤)، بينما بلغت قيمة مؤشر العولمة ٤,٧ درجة فى متوسط

نفس الفترة، ومن جهة أخرى بلغت نسبة التدفق الداخلى للاستثمار الأجنبى المباشر للناتج نحو ١,٠٦٪، وقدرت نسبة التدفق الداخلى للاستثمار المباشر للتكوين الرأسمالى بنحو ١,٥٪ فقط خلال الفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٤). وتدل البيانات على أنه بالرغم من تحسن قيمة مؤشر العولمة بنحو ١,٤ درجة فإن قيمة مؤشر الديمقراطية لم تتحسن سوى بنحو ٠,٤٣ درجة، لذا فقد زادت نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر للناتج بنحو ٠,٩٧٪ فقط، وزاد نسبة التدفق الداخلى للاستثمار الأجنبى للتكوين الرأسمالى الثابت المباشر بنحو ١,٠٢٪ فقط.

ويمكن الاستعانة بالشكل التالى ليوضح العلاقة بين العولمة، الديمقراطية، الاستثمار الأجنبى المباشر للمجموعات الأربعة خلال الفترة كلها (١٩٨٠–٢٠٠٤).

شكل (١): العلاقة بين العولمة والديمقراطية والاستثمار الأجنبى المباشر (١٩٨٠–٢٠٠٤).

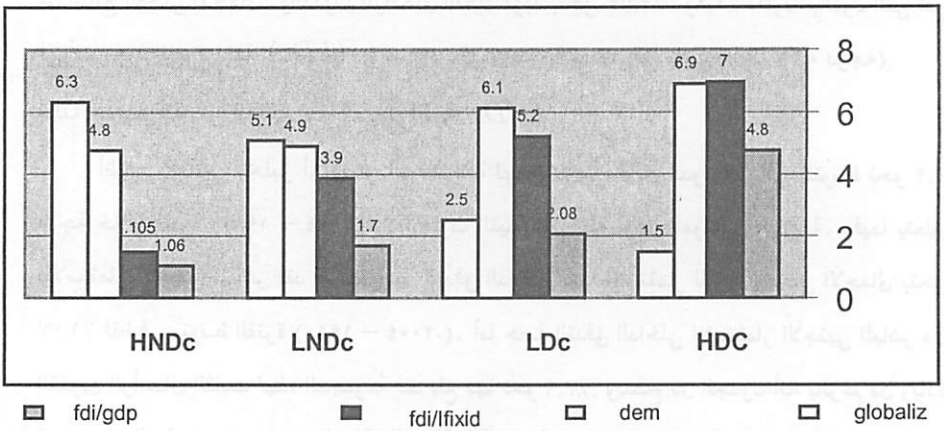

وبمقارنة أكثر الدول ديمقراطية (*HDc*) بمجموعة أكثر الدول غير الديمقراطية (*HNDc*) يتلاحظ أن المجموعة الأولى والتى تنخفض فيها قيمة مؤشر الديمقراطية بنحو ٥,٢ درجة مقارنةً بالمجموعة الثانية، تحصل على استثمار أجنبى مباشر يزيد بنحو ٣,٧٪ كنسبة للناتج المحلى الإجمالى عن المجموعة الثانية، كما تحصل مجموعة أعلى الدول الديمقراطية على استثمار أجنبى مباشر يقدر بنحو ٧ دولار لكل ١٠٠ دولار استثمار ثابت، بينما تحصل الأخيرة على ١,٥ دولار استثمار أجنبى مباشر لكل دولار من الاستثمار الثابت، أى أن حصة الاستثمار الأجنبى المباشر للتكوين الرأسمالى الثابت للدول التى تقع فى قمة

هرم الديمقراطية تزيد بنحو ٥,٥٪ عن حصة الدول التى تقع فى قمة هرم الدكتاتورية، هذا على رغم من اتجاه كلتا المجموعتين من الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية نحو الانفتاح والعولمة (حيث الفرق بين المجموعتين ٢,١ درجة فقط فى مؤشر العولمة)، إلا أنه لا زالت الفجوة بينهما متسعة فى مستوى الديمقراطية –رغم الإصلاحات البطيئة التى تتجه إليها الدول غير الديمقراطية فى السنوات الأخيرة– وهو ما يجعل الاستثمار الأجنبى المباشر ما زال ضعيفاً فى توجهه وانسيابه لهذه المجموعة الأخيرة من الدول.

٤–٣ قياس أثر الديمقراطية على الاستثمار الأجنبى المباشر فى ظل العولمة.

إستناداً إلى الدراسات السابقة فى البحث سيتم عرض وتقدير مجموعة من النماذج والمعادلات لإختبار فرضية الدراسة بأن الدول الأكثر ديمقراطية أكثر قدرة على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر من الدول غير الديمقراطية حتى فى ظل توجه الجميع نحو العولمة. ويتضمن العرض تحليلاً وتفسيراً اقتصادياً وإحصائياً للنتائج.

٤–٣–١ توصيف النموذج المستخدم:

سوف يتم تقدير معادلتين:

١– نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر للناتج المحلى الإجمالى هو المتغير التابع، ومؤشر الديمقراطية –ضمن متغيرات أخرى–يكون متغير مستقلاً فى المعادلة.

٢– معدل النمو الاقتصادى هو المتغير التابع، ويكون كل من نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر للناتج المحلى الإجمالى، ومؤشر الديمقراطية –ضمن متغيرات أخرى – هى المتغيرات المستقلة فى المعادلة.

وتتضمن المعادلتين مجموعة من المتغيرات المستقلة التى إتفقت معظم الدراسات على أنها الأكثر تأثيراً، كما تم تضمين مؤشر العولمة فى كلتى المعادلتين. وذلك على النحو التالى:

$$FDI = F(Dem, Gy, Globaliz, Vol, urb, H, Tax, Opn) \qquad (1)$$

حيث:

GY معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى.

IY معدل الاستثمار المحلى الاجمالى

$M2$ مؤشر للتعميق المالى وهو عبارة عن المفهوم الواسع لعرض النقود كنسبة للناتج المحلى الاجمالى

Vol متغير للتقلب الاقتصادى (معدل التضخم، أو نسبة الدين المحلى الخارجى للناتج، أو تقلب سعر الصرف).

H مؤشر التنمية البشرية.

urb نسبة التحضر (السكان الحضر كنسبة لاجمالى السكان)

Opn مؤشر الاندماج الخارجى.

Tax الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية كنسبة لإجمالى الضرائب.

مصادر البيانات:

-البيانات المتعلقة بدليل التنمية البشرية مصدرها Human development Report, Various issues,

– كل البيانات الأخرى تم الحصول عليها من: *-World Bank Indicators, W. B. C.D.R, 2003*

ومن المتوقع –إستناداً الى النظرية الاقتصادية– أن يكون تأثير المتغيرات المستقلة على متغير الاستثمار الأجنبى المباشر على النحو التالى:

– بالنسبة لتأثير معدل النمو الاقتصادى فمن المتوقع أن يكون تأثيره موجبا. حيث أن المستثمر الأجنبى هدفه هو تعظيم الربح فهو يكون أكثر إنجذاباً نحو الاقتصاديات سريعة النمو لضمان الحصول على المزايا والفرص المستقبلية الناجمة من زيادة النمو ومن ثم توسع السوق(٣١).

– وفيما يتعلق بتأثير معدل الاستثمار المحلى فمن المتوقع أن يكون تأثيره موجبا. حيث غالباً ما يكون الاستثمار المحلى مكملاً للاستثمار الأجنبى. فالاستثمار المحلى الخاص بمثابة مؤشر للحوافز والربحية المحلية ومدى تحسن مناخ الاستثمار، والاستثمار المحلى العام (بنية تحتية وطرق واتصالات) بمثابة عنصر جذب وتسهيل لتدفق الاستثمار الأجنبى للداخل(٣٢).

– وفيما يتعلق بمؤشرات التقلب الاقتصادى. فالدول التى لديها معدل منخفض للتضخم، ومستوى منخفض لعجز الموازنة العامة من المتوقع أن تكون أكثر جذباً للاستثمار الأجنبى المباشر، حيث تنخفض المخاطر ونفقة المعاملات للمستثمر الأجنبى. ويعتبر معدل التضخم بصفة خاصة من أكثر مؤشرات عدم الاستقرار للمستثمر الأجنبى، حيث يعكس تشوهات وإختلالات السياسات المالية والنقدية للدولة التى تؤثر سلباً على مستوى الربحية، ومن ثم قرار الاستثمار(٣٣). كذلك كلما كانت الدولة مثقلة بالمديونية الخارجية كلما زادت مخاطر التحويل (بمعنى المخاطر الناجمة من احتمال وجود قيود على قدرة الأموال على الانتقال خارج الحدود القومية، وهو ما قد يؤدى الى هروب رؤوس الأموال الأجنبية للخارج وإحجامه عن التدفق

لتلك الدولة، والذهاب لدول أكثر أمناً من الناحية الاقتصادية [٣٤]. أما عن تأثير العملة المحلية فقد وجدت بعض الدراسات أن تخفيض قيمة العملة المحلية يؤدى الى تحسين القدرة التنافسية للاستثمار الأجنبى، ومن ثم جذب مزيد منه، ولكن من جهة أخرى قد يترتب عل إنخفاض قيمة العملة المحلية، وارتفاع سعر الصرف الأجنبى ارتفاع أسعار المدخلات المستوردة، ومن ثم انخفاض صافى الربح للمستثمر الأجنبى، وهو ما قد يحدث آثاراً سلبية على قرار ومن ثم تدفق الاستثمار الأجنبى[٣٥].

– وفيما يتعلق بتأثير رأس المال البشرى على تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر فمما لا شك فيه أن تحسن قيمة مؤشر التنمية البشرية، وما ينطوي عليه من تحسن نوعية الحياة، الأمر الذى ينعكس على مستوى مهارة وإتقان وتدريب عنصر العمل يعتبر من أهم العوامل المحددة للنمو، علاوةً على التأثير غير المباشر للاستثمار البشرى على الاستثمار الأجنبى من خلال زيادة النمو[٣٦].

– ومن المتوقع أن يتريب على زيادة التحضر جذب مزيد من الاستثمار داخل الدولة، حيث ستتوافر بنية تحتيه وخدمات وعوامل من شأنها جذب الاستثمار الأجنبى.

– وفيما يتعلق بمؤشر الاندماج الخارجى (الصادرات +الواردات) كنسبة للناتج فمن المتوقع أن يكون تأثيره موجب، حيث غالباً ما تنتهج الدول الأكثر إنفتاحاً سياسات تجارية أكثر تحرراً وتوجهاً للسوق ، وهو ما يساعد على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر[٣٧]. إلا أن هناك بعض الأراء ترى أن هذا التأثير يعتمد على نوع الاستثمار، فبعض أنواع الاستثمار (الاستثمارالأفقى: أى المركز داخل السوق المحلى للدولة) تفضل وجود حماية وطنية وعوائق تجارية لحماية الانتاج الأجنبى فى الدولة المحلية، وعلى العكس من ذلك الاستثمار الموجه لأنشطة التصدير (الاستثمار الرأسى) قد يفضل بيئة أكثر إنفتاحاً –حتى لا تؤدى القيود التجارية الى رفع تكلفة المعاملات–. ولكن بصفة عامة من المتوقع أن يحدث مؤشر الانفتاح تأثيراً موجباً على التدفق الداخلى للاستثمار الأجنبى المباشر[٣٨].

– أظهرت نتائج عديد من الدراسات أن المستثمر الأجنبى يكون أكثرحساسية فى قراراته لمعدل الضريبة، وأن هناك عديدمن الدول تلجأ لخفض معدل الضريبة لجذب مزيد من الاستثمارالأجنبى المباشر لها[٣٩]

– أما عن تأثير الديمقراطية فمن المتوقع أن يكون تأثيرها موجبا على تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر، حيث،إن الحكومات الديمقراطية تكون أكثر مصداقية فى تعاملاتها مع المؤسسات والشركات الدولية، بعكس

الحال فى الدول الدكتاتورية حيث تخشى الشركات الأجنبية من إحتمال التعرض للتصفية أو المصادرة[٤٠]. كذلك فى ظل النظام الديمقراطى يوجد شفافية وانفتاح وهو ما يساعد على تدفق المعلومات للعلاقات الاقتصادية الدولية بشأن السياسات المحلية للدولة وهو ما يساعد على تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر[٤١].

– وفيما يتعلق بمؤشر العولمة فمما لا شك فيه أن التحرك نحو قوى السوق وتحرير نظم التجارة والاستثمار وأسواق المال، والتحول نحو مزيد من الاندماجات والتكامل الاقتصادى والمالى العالمى يؤدى الى زيادة تدفق وإنسياب الاستثمار الأجنبى المباشر، لذا فمن المتوقع أن يحدث مؤشر العولمة (الحرية الاقتصادية) تأثيراً موجباً على الاستثمار الأجنبى المباشر[٤٢].

وفيما يتعلق بمعادلة النمو فهناك عديد من المتغيرات المحددة له، ولكن البحث ليس بصدد التطرق لمحددات النمو، لذا سيتم الاقتصار على المتغيرات الأساسية للبحث كمحددات للنمو.

$$Gy = F(Dem,, Globaliz, FDI) \qquad (2)$$

وفى هذا الصدد فقد وجدت بعض الدراسات أن هناك تأثيراً معنوياً لمؤشرات الحرية السياسية على النمو، حيث أن تأسيس علاقة بين الديمقراطية والنمو قد تعد انعكاسا للعلاقة بين الديمقراطية والمحددات الأخرى للنمو مثل رأس المال البشرى، حيث تتيح الديمقراطية الفرصة لدى الأفراد للمناقشة العامة والتعبير عن آرائهم، الأمر الذى يمكن الأفراد من التعرف على البدائل والخيارات المختلفة، ومن ثم اختيار البديل المناسب ، والذى يمكنه من تحقيق الأداء والإنجاز المطلوب. و تساعد كذلك الديمقراطية الأفراد على انتخاب الجماعات الأكثر تمثيلاً للمطالب والحاجات العامة للأفراد، أى أن الديمقراطية تدعم التنمية البشرية من خلال تحسين جودة القرارات الفردية، وتعميق الإحساس لدى الأفراد بالاستماع لمطالبهم وتنفيذها، وهو ما يؤدى الى زيادة النمو فى المدى الطويل. كما أن النمو فى ظل الديمقراطية يكون مستقراً بدرجة اكبر عنه في فى ظل النظم غير الديمقراطية[٤٣]. وفى هذا الصدد توصلت إحدى الدراسات بشأن قياس العلاقة بين العولمة والديمقراطية والنمو إلى أن زيادة مستوى الديمقراطية بمقدار درجة واحدة يؤدى إلى زيادة معدل النمو الاقتصادى فى الأجل القصير بمقدار ٢ فى الألف فقط. أما فى الأجل الطويل، وهو الأجل الذى يمتد إلى مايزيد عن عشر سنوات فإن زيادة وتفعيل مستوى الديمقراطية سوف يؤدى إلى مزيد من النمو الاقتصادى المتواصل. حيث تتولد من داخله عوامل محفزة ودافعة للنمو فى الأجل الطويل[٤٤]. أما عن تأثير العولمة على النمو فإنه يتوقف على نوعية القطاعات والسلع التى تخضع للعولمة والتحرير، وعلى مـــــدى

الاستفادة من مزايا الانفتاح وتقويض ومقاومة مخاطر العولمة[٤٥]. ولكن من المتوقع أن يكون الأثر موجباً. فمما لا شك فيه أن فتح وتحرير نظم التجارة، والاستثمارات والتمويل وتخفيف القيود المحلية والأجنبية سوف يعمل على توفير حوافز العمل، والاستثمار و التطوير الأمر الذى يخفض من تكلفة المعاملات، ويساعد على تدفق المهارات، والخبرات الفنية والتكنولوجية، وهو الأمر الذى يؤدى الى تدعيم الكفاءة، ومن ثم على تحقيق معدلات أعلى للنمو[٤٦]. أما عن تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على النمو، فمن المتوقع أن يكون التأثير موجبا، حيث توفر تلك الاستثمارات موارد مالية قابلة للاستثمار داخل الدولة، كما تسهم فى توفير فرص عمل، علاوة على ما تساهم به تلك الاستثمارات فى نقل احدث التقنيات والمهارات واساليب الادارة والتسويق داخل الدولة، كما أنها تعتبر أحد مصادر رأس المال والتكنولوجيا للدولة وهو ما ينعكس أيجابياً على النمو[٤٧]

٤-٣-٢ تقدير النموذج وتفسير النتائج.

سوف يتم تقدير النموذج لعينة الدول الديمقراطية (٤٠ دولة)، وغير الديمقراطية (٤٠ دولة) كل على حدة. وبذلك يصبح إجمالى عدد المشاهدات ١٣٦٠ (٤٠ × ٣٤) لكل مجموعة على حدة وذلك خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٣. وسوف يتم الاعتماد على اسلوب تجميع السلاسل الزمنية $(Pooling)$ بصورة مقطعية. وسيتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) فى التقدير وذلك لتصحيح احتمال وجود مشكلة عدم ثبات تباين قيم الخطأ العشوائى. وفيما يلى نتائج التقدير.

أولاً: أثر الديمقراطية والعولمة على الاستثمار الأجنبى المباش

$$FDI_{Dem} = \underset{(-5.97)}{12.47 - 0.88Dem_{-1}} \qquad (3)$$

$$R^2 = 70\%$$

$$F = 3016$$

$$FDI_{Dem} = \underset{(-8.08)}{6.69} - \underset{(17.02)}{1.02Dem_1 + 0.09Global_2} \qquad (4)$$

$$R^2 = 73\%$$

$$F = 1624$$

$$FDI_{dem} = \underset{(-6.9)}{4.85} - \underset{(9.7)}{0.95Dem_1} + \underset{(4.1)}{0.066Global_2} + \underset{(5.4)}{0.53H} + \underset{(-2.5)}{0.16Gy} - \underset{(3.18)}{0.06Inf} + 0.05Urb \qquad (5)$$

$$R^2 = 80\%$$

$$F = 540$$

$$FDI_{NDem} = 21.6 - 0.46Dem_{-1} \quad (6)$$
(-4.46)
$R^2 = 83\%$
$F = 6600$

$$FDI_{NDem} = 20.3 - 0.50Dem_{-1} + 0.036Global_{-2} \quad (7)$$
(-4.77) (6.62)
$R^2 = 85\%$
$F = 3608$

$$FDI_{dem} = 20.8 - 0.56Dem_{-1} + 0.036Global_{-2} + 0.93H + 0.28Gy - 0.44Inf + 0.01Urb \quad (8)$$
(-4.14) (6.6) (4.8) (8.4) (-2.9) (2.5)
$R^2 = 89\%$
$F = 1480$

وتظهر نتائج التقدير السابق أن مؤشر الديمقراطية وحده يفسر نحو ٧٠٪ من التغيرات فى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى فى الدول الديمقراطية، ونحو ٨٣٪ فى الدول غير الديمقراطية. كما تدل النتائج على أن إنخفاض قيمة مؤشر الديمقراطية بنحو ١٪ (٠,٧ درجة) يؤدى الى زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر من الناتج المحلى الاجمالى بنحو ٠,٨٨٪ فى الدول الديمقراطية، وبنحو ٠,٤٦٪ فى الدول غير الديمقراطية. كما تدل نتائج تقدير المعادلتين(٥)، و (٦) على أن إدخال مؤشر العولمة فى معادلة الاستثمار قد نتج عنه زيادة قيمة R^2 بنسبة بسيطة فى المجموعتين من الدول (من ٧٠٪ الى ٧٣٪ لمجموعة الدول الديمقراطية، ومن ٨٣٪ الى ٨٥٪ فى مجموعة الدول غير الديمقراطية). إلا أن مؤشر العولمة يمثل محدداً هاماً وموجباً ومعنوياً فى معادلة الاستثمار الأجنبى فى كلتى المعادلتين. إلا أن الأمر الجدير بالذكر أن أن متغير الديمقراطية يعتبر محدد أكثر أهمية لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر، حيث أن أي زيادة بـ١٪ فى قيمة مؤشر العولمة تؤدى الى زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر من الناتج المحلى الاجمالى بنحو ٠,٠٩٪ فقط، بينما تحسن الديمقراطية (انخفاض قيمة المؤشر) بـ١٪ تؤدى الى زيادة هذه النسبة بنحو ١,٠٢٪ فى الدول الديمقراطية، وذلك كما يتضح فى المعادلة رقم (٤). وبالمثل بينما يترتب على إنخفاض قيمة مؤشر الديمقراطية بـ١٪ فى الدول غير الديمقراطية زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر من الناتج المحلى الاجمالى بنحو ٠,٥٪، فإن تحسن قيمة مؤشر العولمة يعمل على زيادة هذه النسبة بحوالى ٠,٠٣٦٪. كما تظهر النتائج أن قيمة معامل تأثير مؤشر

الديمقراطية على تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر تكون أكبر بحوالى الضعف، وأكثر معنوية فى الدول الديمقراطية مقارنةً بالدول غير الديمقراطية.

وقد تم تقدير معادلة الاستثمار الأجنبى المباشر بعد الأخذ فى الاعتبار أثر المحددات الأخرى – وإستبعاد المتغيرات غير المعنوية من المعادلة–وأظهرت نتائج التقدير أنه بالنسبة للدول الديمقراطية فإن زيادة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج ، وزيادة قيمة مؤشر التنمية البشرية، وزيادة معدل التحضر، وإنخفاض معدل التضخم، وزيادة قيمة مؤشر العولمة كل بـ١٪ يؤدى الى زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر بنحو(٠,١٦٪، و٠,٢٨٪) وبـ(٠,٥٣٪ و٠,٩٣٪)، و(٠,٠٥٪ و٠,٠١٪)،و(٠,٠٦٪ و٠,٤٤٪)، و(٠,٠٦٦٪، ٠,٠٣٦٪) على التوالى فى الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية على التوالى. بينما يترتب على انخفاض قيمة مؤشر الديمقراطية زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر للناتج ب٠,٩٥٪، و٠,٥٦٪ فى الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية، ويتضح ذلك من المعادلتين رقم (٥) و(٨).

يستدل مما سبق على أن مجرد وجود بيئة اقتصادية خالية من القيود الكمية والتنظيمية، ووجود عوامل متعلقة بالاستقرار الاقتصادى والكفاءة البشرية والفنية ووضع عديد من الحوافز الاقتصادية قد لا تكون وحدها محددات كافية لجذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية، حيث قامت معظم الدول غير الديمقراطية بتطبيق سياسات أكثر تحريراً فى ظل العولمة –وهو ما يسمح بحدوث زيادة بسيطة فى تدفق الاستثمار الأجنبى إليها– إلا أنه مازالت هذه الدول تفتقر الى المناخ الديمقراطى والاطار المؤسسى الكفء الذى يسمح بتدفق هذه الاستثمارات على نحو مماثل لتدفقها فى الدول الديمقراطية.

ثانياً: أثر الاستثمار الأجنبى المباشر، الديمقراطية، العولمة على النمو الاقتصادى.

حتى تزداد النتائج وضوحاً سوف يتم تقدير أثر الاستثمار الأجنبى المباشر على معدل النمو للتعرف على مدى مساهمة الاستثمار الأجنبى المباشر فى النمو فى كل من الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية.

وعلى هذ النحو أظهرت نتائج التقدير ما يلى:

$$GY_{Dem} = \underset{(2.79)}{3.6 + 0.20FDI_{-1}} \qquad (9)$$

$$R^2 = 20\%$$
$$F = 334$$

$$GY_{Ndem} = \underset{(11.9)}{-1.05 + 0.18FDI_{-1}} \qquad (10)$$

$$R^2 = 10\%$$
$$F = 153$$

$$GY_{Dem} = \underset{(-5.27)}{0.58 - 0.54Dem_{-1}} \quad (11)$$

$$R^2 = 23.7\%$$
$$F = 399$$

$$GY_{Ndem} = \underset{(-5.1)}{2.26 - 0.37Dem_{-1}} \quad (12)$$

$$R^2 = 10\%$$
$$F = 62.5$$

$$GY_{Dem} = \underset{(6.9)}{2.57 + 0.09Globaliz_{-1}} \quad (13)$$

$$R^2 = 18\%$$
$$F = 334$$

$$GY_{Ndem} = \underset{(4.9)}{2.21 - 0.06Globaliz_{-1}} \quad (14)$$

$$R^2 = 7\%$$
$$F = 62$$

يسهم متغير الاستثمار الأجنبى المباشر بنحو ٢٠٪ من التغيرات فى معدل النمو فى الدول الديمقراطية، بينما يساهم بنحو ١٠٪ فقط من هذه التغيرات فى الدول غير الديمقراطية وذلك كما توضح المعادلتان (٩)، و(١٠) على التوالى. وكما يتضح من المعادلتين (١١)، و(١٢) أن مؤشر الديمقراطية يفسر نحو ٢٣,٧٪ من التغيرات فى معدل النمو فى الدول الديمقراطية، بينما يفسر نحو ١٠٪ فقط فى الدول غير الديمقراطية. وهو ما يدل من جهة على إنخفاض كفاءة استخدام الاستثمار الأجنبى المباشر من جهة، وعلى انخفاض مستوى الديمقراطية ومن ثم ضعف مساهمتها فى النمو فى الدول غير الديمقراطية مقارنةً بالدول الديمقراطية. ومن جهة أخرى يقوم متغير العولمة بتفسير نحو ١٨٪ من التغيرات غى معدل النمو بين الدول الديمقراطية، بينما يفسر نحو ٧٪ فقط من تغيرات النمو بين الدول غير الديمقراطية، وهو ما نؤكد مرةً أخرى على أهمية الديمقراطية وتفعيل الأطر المؤسسية لجذب الاستثمار وتحسين كفاءة إستخدامها ومن ثم تحقيق معدلات أعلى للنمو.

وقد تم التأكد من النتائج السابقة بإستخدام متغيرات صورية للتعبير عن مستوى الديمقراطية فى دول العينة (٨٠ دولة). . وبذلك يصبح إجمالى عدد المشاهدات ٢٧٢٠ (٨٠×٣٤). ويأخذ المتغير الصورى للديمقراطية المرتفعة Hd القيمة واحد فى حالة ما إذا كانت قيمة مؤشر الديمقراطية ≤ ٣ درجات، ويأخذ

القيمة صفر بخلاف ذلك. أما المتغير الصورى للديمقراطية المنخفضة فيأخذ القيمة واحد فى حالة إذا كان مؤشر الديمقراطية ≤ ٥,٥ درجة، وصفر بخلاف ذلك. أما المتغيرات (FDI_{hd}, FDI_{ld}) فتشير الى التفاعل بين قيم متغير نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر للناتج المحلى الاجمالى وقيم المتغير الصورى لكل من الديمقراطية المرتفعة (hd) والديمقراطية المنخفضة (ld) لدول العينة كلها على التوالى. واظهرت النتائج ما يلى:

$$GY_{Total} = \underset{(10.9)}{1.39} + \underset{(8.4)}{0.125FDI_{hd}} + 0.078FDI_{ld} \qquad (15)$$

$$R^2 = 27\%$$
$$F = 274$$

حيث يستدل من المعادلة السابقة أن قيمة معامل تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على النمو فى حالة الديمقراطية المرتفعة يزيد كثيراً عن قيمته فى حالة الديمقراطية المنخفضة. حيث أن كل زيادة فى الاستثمار الأجنبى المباشر بـ١٪ تؤدى الى زيادة النمو بنحو ٠,١٢٥٪ فى الدول والفترات التى تتسم بالديمقراطية، بينما تؤدى الى زيادته بنحو ٠,٠٧٨٪ فقط فى الدول والفترات غير الديمقراطية.

هذا وقد تم تقدير معادلتين إحدهما للاستثمار الأجنبى المباشر والأخرى للنمو، وقد أظهرت النتائج ما يلى

$$FDI_{Total} = \underset{(-4.67)}{2.18} - \underset{(6.6)}{0.78Dem} + \underset{(6.5)}{0.02Global} + \underset{(9.7)}{0.63H} + \underset{(-1.9)}{0.23Gy} - \underset{(3.4)}{0.004Inf} + \underset{(-5.7)}{0.02Urb} - 0.67Ta \qquad (16)$$

$$R^2 = 84\%$$
$$F = 11511$$

ويستدل مما سبق أن متغير الديمقراطية يعتبر أكثر المحددات تأثيراً على الاستثمار الأجنبى المباشر لدول العينة، حيث أنه كل إنخفاض فى قيمة مؤشر الديمقراطية بـ١٪ يؤدى الى زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر للناتج بحوالى ٠,٧٨٪، بينما زيادة مؤشر التوجه نحو العولمة بـ١٪ يؤدى الى زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر للناتج بحوالى ٠,٠٢٪، أما المتغيرات الأخرى فقد حققت معظمها التأثير المتوقع على الاستثمار الأجنبى المباشر. وتقوم كل المتغيرات السابقة بتفسير نحو ٨٤٪ من التغيرات فى نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر للناتج بين دول العينة خلال الفترة (١٩٧٠–٢٠٠٣).

وقد تم تقدير أثر كل من الديمقراطية والعولمة كل على حدة على FDI / GDP لدول العينة كلها، وأظهرت النتائج أن متغير الديمقراطية يفسر وحده ٢٦٪ من تغيرات FDI / GDP ، أما متغير العولمة فيفسر ١٧٪ من هذه التغيرات.

$$GY_{Total} = \underset{(-11.07)}{-0.39 - 0.36Dem_{-1}} + \underset{(1.87)}{0.025Globaliz_{-2}} + \underset{(11.14)}{0.10FDI_{-2}} \qquad (17)$$

$$R^2 = 30\%$$
$$F = 230$$

تشير نتائج تقدير المعادلة السابقة أن إنخفاض قيمة مؤشر الديمقراطية بحوالى (١٪) يؤدى الى زيادة النمو بحوالى ٠,٣٦٪ لدول العينة، بينما زيادة قيمة مؤشر العولمة بحوالى درجة واحدة (١٠٪) يؤدى الى زيادة النمو بحوالى ٠,٢٥٪ فقط، أما زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة للناتج بحوالى ١٪ فتؤدى الى زيادة النمو بنحو ٠,١٠٪.

مجمل ما سبق: فإنه إستناداً على الجزء التحليلى والقياسى يمكن الخروج بنتيجة مفادها أنه فى ظل التوجه نحو العولمة والتحرير المحلى والخارجى فإن جذب الاستثمار الأجنبى المباشر لن يتأتى إلا من خلال تفعيل وتعميق الديمقراطية. فأشارت كل النتائج الى أن قدرة الدول الأكثر ديمقراطية على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر وتحسين نتائجه على النمو تفوق كثيراً قدرة الدول غير الديمقراطية، حتى وإن إنتهجت هذه الأخيرة سياسات أكثر تحريراً وجذباً للاستثمار الأجنبى المباشر.

الجزء الخامس : خيارات السياسة: *policy implication*

يستدل مما سبق على ضرورة وأهمية تفعيل الديمقراطية لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر فى ظل العولمة. حيث أن العولمة وفتح الأسواق المحلية والخارجية قد كثف بدوره من حدة المنافسة بين الحكومات لجذب مزيد من الاستثمار الأجنبى كأحد عوامل دفع مسيرة الاندماج والتكامل العالمى بين الدول. وعلى الرغم من جهود كثير من الدول –خاصةً منذ مطلع التسعينيات– فى توفير بيئة اقتصادية خالية من التعقيد والتنظيم ومتوافقة مع متطلبات العولمة إلا أنه لازالت هناك عدد كبير من الدول متلقية هامشية للاستثمار الأجنبى المباشر، وبالنظر لهذه الدول وتحليل بنيانها الاقتصادى والسياسى فيتضح أنه معظمها تنحصر فى الدول غير الديمقراطية، والتى تحصل على مؤشر للديمقراطية يتجاوز ٥,٥ درجة. حيث مازالت الفجوة متسعة–بل أنها تزداد إتساعاً– بين الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية فيما يتعلق بقدرتها على جذب

الاستثمار الأجنبى المباشر. وهو ما يعنى أن الحوافز المبنية على أليات السوق الحر ما لم تدعم بالديمقراطية لن تفلح فى جذب المستوى المرغوب للـ FDI ، بل قد تخلق نمطا مشوهاً ومتحيزاً للاستثمار الأجنبى المباشر (التحيز للشركات الكبيرة على حساب الشركات الصغيرة، أو التحيز لقطاعات معينة، أو تشجيع الاستثمار الباحث عن الأنشطة الريعية وهو ما يؤدى الى انتشار الفساد)[٤٨]. وأمام هذا الوضع يمكن القول أن الخطاب الرسمى لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر يدعى أن المناخ الاستثمارى فى عدد كبير من البلدان غير الديمقراطية–من بينها مصر–قد تحسن من خلال التوسع عى الحوافز المالية والاقتصادية المبنية على أليات السوق الحر، وصدور عديد من القوانين التى تضمن وتعطى مزايا للمستثمر الأجنبى. إلا أن الرد على الخطاب الرسمى من جانب الشركات الدولية المحركة للاستثمار الأجنبى المباشر عبر العالم يؤكد من خلال الدراسات والبحوث والمؤشرات التى أجريت فى هذا الصدد أن تنشيط الحوافز والإجراءات المبنية على أليات السوق الحر لا تعد بمثابة محددات أساسية أو كافية، فهناك عوامل أخرى لها أولوية فى التأثير على نمط تفكير هذه الشركات وتوجهها ألا وهى إصلاح الأطر السياسية وسيادة القانون ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تفعيل الديمقراطية وما تنطوى عليه من شفافية ومصداقية ومساءلة وإنفتاح سياسى وتدفق حر للمعلومات. وفى هذا الصدد فقد تم فى إطار البحث تقدير أثر متغير التفاعل بين (FDI / GDP ، و كل من متغير الديمقراطية (بعد أن تم تحويل نطاقه ليصبح كبر قيمة المؤشر تعنى ديمقراطية أعلى)، ومتغير العولمة فى معادلة النمو لدول العينة (٨٠ دولة). وذلك كما يلى:

$$GY_{Total} = \underset{}{2.56} + \underset{(2.7)}{1.37}FDIDem_{-1} + \underset{(7.3)}{0.028}FDIGlob_{-2} \qquad (18)$$

$$R^2 = 29\%$$
$$F = 292$$

حيث تدل النتائج على أن زيادة نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر للناتج بحوالى ١٪ تؤدى الى زيادة معدل النمو بحوالى ٠,٠٢٨٪، و بحوالى ١,٣٧٪ لكل زيادة مقدارها ١٪ لقيمة مؤشر العولمة، ومؤشر الديمقراطية على التوالى. وهو ما يدل على تعاظم دور الديمقراطية –مقارنةً بدور العولمة– فى تفعيل أثر الاستثمار الأجنبى المباشر على النمو. وتأكيداً للنتائج السابقة تم حساب متوسط مرونة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر للناتج لكل من الديمقراطية والعولمة وذلك لكل مجموعة على حدة، وتبين أن قيمة معامل

المرونة للدول غير الديمقراطية فى المتوسط لمؤشر الديمقراطية حوالى ١٥,٢٪، بينما هى ٢,٤٪ للدول الديمقراطية، كما قدرت القيمة المتوسطة لمرونة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر للناتج لمؤشر العولمة حوالى ٤,٠١٪، و٢٪ لكل من الدول غير الديمقراطية والديمقراطية على التوالى. وهو ما يعنى أن أى تحسن بسيط فى مستوى الديمقراطية (بـ١٪) يؤدى الى زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر للناتج بحوالى ١٥٪ فى الدول غير الديمقراطية و٢٪ فى الدول الديمقراطية. أى أنه فى جميع الأحوال الطلب مرن ولكن مدى إستجابة الدول غير الديمقراطية يفوق استجابة الدول الديمقراطية. لأن الأولى تتسم بمستوى متدنى للديمقراطية ومن ثم إنتهاج أى خطوات فى مجال الإصلاح السياسى من شأنه الانعكاس على تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر. كما تدل النتائج على أنه بالرغم من مرونة FDI لمؤشر العولمة إلا أن القيمة تقل كثيراً – خاصةً للدول غير الديمقراطية– عن قيمة مرونة FDI لمؤشر الديمقراطية، وهو ما يؤكد على أن استجابة الاستثمار الأجنبى للاصلاح السياسى وتحسن الديمقراطية تفوق كثيراً استجابته للاصلاح الاقتصادى والتحرير الداخلى والخارجى. وفى هذا الصدد يجب على كل الدول تصميم وتنفيذ سياسات للإصلاح السياسى كحلقة أساسية داخل سلسلة العولمة والمنافسة وذلك من خلال تفعيل برامج من شأنها تفعيل الروابط بين الشركات المحلية والمستثمر الأجنبى، وتدعم من تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر نحو تدعيم طاقة عرض الدول المتلقية من حيث الموارد البشرية والمعلومات، وتصميم منظومة من السياسات تعمل على خفض المخاطر ونفقة المعاملات الناجمة عن عدم الشفافية والافصاح وعدم وجود ألية جيدة لفض المنازعات. ويتطلب كل ذلك إطار ديمقراطى من شأنه تفعيل الإطار المؤسسى والبشرى والاقتصادى والتنظيمى الخاص والعام لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر[١٩].

الجزء السادس : الخلاصة والاستنتاجات

استهدف البحث اختبار أثر الديمقراطية على الاستثمار الأجنبى المباشر، ومن ثم أثر الاستثمار الأجنبى المباشر على النمو فى الدول الديمقراطية والدول غير الديمقراطية. وتنبع أهمية البحث من الدور الهام الذى تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشر فى دفع عجلة النمو الاقتصادى، ورغم أن هذا الدور قد تم الكشف عنه منذ النظريات القديمة للنمو والتنمية إلا أن تحديات العولمة، وما فرضته من مفاهيم جديدة متعلقة بالحوكمة والديمقراطية يقتضى تبنى منظومة شاملة تتلائم مع هذه المفاهيم بما يساعد على جذب

الاستثمار الأجنبى المباشر. فبينما اتجهت كثير من الدول إلى خلق مناخ ملائم للعولمة ولمتطلبات التنمية أخرى بما يساعد على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر فإن النتائج المتحققة فى هذا المجال لم تكن مشجعة خاصةً للدول التى تتأرجح بين نظم تسلطية وأطر مؤسسية هشة. وفى هذا الصدد فقد سعت عديد من الدراسات المختصة بهذا الشأن ببحث العلاقة بين الديمقراطية والاستثمار الأجنبى المباشر. وفى هذا الصدد استهدف البحث قياس اثر الديمقراطية على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر محكوماً بفرضية "أنه فى ظل العولمة فإن الدول الأكثر ديمقراطية تنجح فى جذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر مقارنةً بالدول غير الديمقراطية".

وفى هذا السياق فقد تعرض البحث لتوصيف متغيرات الدراسة (العولمة، الديمقراطية، الاستثمار الأجنبى المباشر)، ثم تم التطرق إلى عرض عديد من الدراسات السابقة لجنى مجموعة من الاثار المتوقعة للديمقراطية على الاستثمار الأجنبى المباشر. ولاختبار فرضية الدراسة تم اختيار ٨٠ دولة مع تقسيمها الى ٤٠ دول ديمقراطية، و٤٠ دول غير ديمقراطية. وقد تم اجراء تحليل مقارن لهذه المجموعات، وتطبيق عدد من الاختبارات والمعادلات والتى جاءت نتائجها على النحو التالى:

–تحصل أكثر الدول ديمقراطية على استثمار أجنبى مباشر يزيد بنحو ٣,٧٪ كنسبة للناتج المحلى الإجمالى عن مجموعة أقل الدول ديمقراطية، كما أن حصة الاستثمار الأجنبى المباشر للتكوين الرأسمالى الثابت للدول التى تقع فى قمة هرم الديمقراطية تزيد بنحو ٥,٥٪ عن حصة الدول التى تقع فى قمة هرم الدكتاتورية، هذا على رغم من اتجاه كلتى المجموعتين من الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية نحو الانفتاح والعولمة (حيث الفرق بين المجموعتين ٢,١ درجة فقط فى مؤشر العولمة.

– تظهر نتائج التقدير أن قيمة معامل تأثير مؤشر الديمقراطية على تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر تكون أكبر بحوالى الضعف، وأكثر معنوية فى الدول الديمقراطية مقارنةً بالدول غير الديمقراطية.

–أظهرت النتائج أن قيمة معامل تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على النمو فى حالة الديمقراطية المرتفعة يزيد كثيراً عن قيمته فى حالة الديمقراطية المنخفضة. حيث أن كل زيادة فى الاستثمار الأجنبى المباشر بـ١٪ تؤدى الى زيادة النمو بنحو ٠,١٢٥٪ فى الدول والفترات التى تتسم بالديمقراطية، بينما تؤدى الى زيادته بنحو ٠,٠٧٨٪ فقط فى الدول والفترات غير الديمقراطية.

– أشارت نتائج التقدير المعادلة أن إنخفاض قيمة مؤشر الديمقراطية بحوالى ٠,٧ درجة (١٪) يؤدى الى زيادة النمو بحوالى ٠,٣٦٪ لدول العينة، بينما زيادة قيمة مؤشر العولمة بحوالى درجة واحدة (١٠٪) يؤدى الى زيادة النمو بحوالى ٠,٢٥٪ فقط، أما زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة للناتج بحوالى ١٪ فتؤدى الى زيادة النمو بنحو ٠,١٠٪.

–حيث تدل النتائج على أن زيادة نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر للناتج بحوالى ١٪ تؤدى الى زيادة معدل النمو بحوالى ٠,٠٢٨٪، و بحوالى ١,٣٧٪ لكل زيادة مقدارها ١٪ لقيمة مؤشر العولمة، ومؤشر الديمقراطية على التوالى. وهو ما يدل على تعاظم دور الديمقراطية –مقارنةً بدور العولمة– فى تفعيل أثر الاستثمار الأجنبى المباشر على النمو.

–أكدت النتائج على أن استجابة تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر للاصلاح السياسى وتحسن الديمقراطية تفوق كثيراً استجابته للاصلاح الاقتصادى والتحرير الداخلى والخارجى. حيث تم حساب متوسط مرونة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر للناتج لكل من الديمقراطية والعولمة، وتبين أن قيمة معامل المرونة للدول غير الديمقراطية فى المتوسط لمؤشر الديمقراطية حوالى ١٥,٢٪، بينما هى ٢,٤٪ للدول الديمقراطية، كما قدرت القيمة المتوسطة لمرونة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر لمؤشر العولمة حوالى ٤,٠١٪، و٢٪ لكل من الدول غير الديمقراطية والديمقراطية على التوالى. وهو ما يعنى أن أي تحسن بسيط فى مستوى الديمقراطية (بـ١٪) يؤدى الى زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر للناتج بحوالى ١٥٪ فى الدول غير الديمقراطية و٢٪ فى الدول الديمقراطية.

–يتضح مما سبق أنه فى ظل التوجه نحو العولمة فإن جذب الاستثمار الأجنبى المباشر لن يتأتى إلا من خلال تفعيل وتعميق الديمقراطية. حيث أشارت كل النتائج الى أن قدرة الدول الأكثر ديمقراطية على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر وتحسين نتائجه على النمو تفوق كثيراً قدرة الدول غير الديمقراطية، حتى وإن إنتهجت هذه الأخيرة سياسات أكثر تحريراً وجذباً للاستثمار الأجنبى المباشر.

–يجب على كل الدول تصميم وتنفيذ سياسات للإصلاح السياسى فى سياق منظومة العولمة والمنافسة وذلك من خلال تفعيل برامج من شأنها تدعيم الأطر المؤسسية وضمان سيادة القانون لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر، ومن ثم تحقيق معدلات أعلى للنمو.

الهوامش والمراجع

(1) World Investment Report, UNCTAD, 2005.

(٢) عادل المهدى: عولمة النظام الاقتصادى العالمى ومنظمة التجارة العالمية، (الدار المصرية اللبنانية، القاهرة) ٢٠٠٤، ص ٣٦.

(3) SEE:

-James D. Wolfensohn, **The Challenges of Globalization: The Role of the World Bank**, World Bank Group, Berlin, Germany, April 2, 2001
-Jenny Bates, **Globalization, Poverty and Inequality Setting the Record Straight** , Progressive Policy Institute, Policy Report, August 29, 2000.

(4) Francisco L. & Rivera- Batiz, "Democracy, Governance and Economic Growth" Paper Presented at the Conference **"Democracy, Participation and Development, Sponsored** by the Program in Economic Policy management at Columbia University, New York, York City, 1999, P. 2.

(٥) عادل المهدى، "الديمقراطية والنمو الاقتصادى فى ظل العولمة"، المؤتمر العلمى الثانى لقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، بعنوان: مستقبل النظام الاقتصادى العالمى فى ضوء التطورات المعاصرة" ، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مايو ٢٠٠٤.

(6) Tobias Sebastian Blattner, **Foreign Direct Investment in Transition**, Seminar Paper, Institute for Economic Policy and Economic History, Free University Berlin, November, 2002. P: 4.

(7) Sheila Page and Dirk Willem te Velde, "Foreign Direct Investment by African Countries", **Papers prepared for InWent / UNCTAD meeting on FDI in Africa November 2004**, UNECA, Addis Ababa, P; 12.

(8) Tobias Sebastian Blattner, **Op.Cit**, P; 6.

(9) Paul Brenton, Francesca Di Mauro, and Matthias Lücke, **Economic Integration and FDI:An Empirical Analysis of Foreign Investment in the EU and in Central and Eastern Europe**, Institut für Weltwirtschaft an der Universität Kiel, Kiel Working Paper No. 890, November 1998, PP; 5-6.

(10) John Dunning, **Multinational enterprises and the global economy**. Addison-Wesley Publishing Company, 1993.

(11) SEE:

- Alan M. Rugman, & Alain Verbeke, "Extending the Theory of the Multinational Enterprise: Internalization and Strategic Management Perspectives", **Journal of International Business Studies, Vol. 34, N. 2, March 2003**, PP; 125-138.

- PaulL Kalfadellis, & Judy Gray, "Are Proxies Valid Measures of Internalization?", Competitive Paper to be Presented **at the 28th EIBA Conference, Athens Greece**, 8-10 December 2002, PP; 6-10.

(١٢) عادل المهدى، " المشروعات المشتركة وتطوير الهيكل الصناعى فى الدول النامية، مع إشارة للتجربة السعودية"، (المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة – جامعة حلوان) العدد الأول، السنة الثامنة، ١٩٩٤.

(13) **World Investment Report, UNCTAD, 2004, 2005.**

(14) Dani Rodrik, **Labor Standards in International Trade: Do They Matter and What Do We Do About Them**? In Robert Lawrence, Dani Rodrik and John Whalley (eds.), Emerging Agenda For Global Trade: High States for Developing Countries, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996, PP 35-79.

(15) Nathan Jensen, "Democratic Governance and Multinational Corporations: Political Regimes and Inflows of Foreign Direct Investment", **International Organization**, Vol. 57, No. 3, 2003, PP: 587-616.

(16) Matthias Busse, **Working Paper**, HWWA – Hamburg Institute of International Economics, Department World Economy, Germany, October, 2003.

(17 Philipp Harms and Heinrich Ursprung, "Do Civil and Political Repression Really Boost Foreign Direct Investment", **Economic Inquiry, Vol. 40, No.4, 2002**. PP: 651-663.

(18) Matthias Busse & Carsten Hefeker, **Political Risk, Institutions and Foreign Direct Investment**, Hamburg Institute of International Economics, Discussion Paper, No. 315, 2005.

(19)Ivar Kolstad, and Line Tøndel, **Social development and Foreign Direct Investment in Developing Countries**،CMI Report R 2002:11, Bergen: Chr.Michelsen Institute, 2002.

(20 Ivar Kolstad & Espen Villanger, **How Does Social Development affect FDI and Domestic Investment?,** Chr. Michelsen Institute, Report 2004, No. 2.

(21) JO Jakobsen, & Indra de Soysa, **Rewards of Freedom: Democratic Preferences and Foreign Direct Investment Inflow, 1984–2001**, Dept. of Sociology and Political Science Norwegian University of Science and Technology (NTNU), Trondheim, Norway, 2005.

(22) Quan Li, & Adam Resnick, " Reversal OF Fortunes :Democracy ،Property Rights , and Foreign Direct Investment Inflows to Developing Countries", Presented **at the Pacific Northwest Political Science Association Annual Conference, October 19, 2001.**

(23) Antonis Adam & Fragkiskos Filippaios, **Foreign Direct Investment and Civil Liberties: A New Perspective, European Trade Study Group, Working Paper, 2004.**

(24) Eric Neumayer & Indra de Soysa, "Trade Openness, Foreign Direct Investment and Child Labor", **World Development**, Vol. 33, No. 1, 2005

(25) David Kucera, "Core Labour Standards and Foreign Direct Investment", **International Labour Rreview, Vol. 141, NO. 1-2, 2002, PP; 31-69.**

(26) Farhad Noorbakhsh, , Alberto Paloni, and Ali Youssef, " Human Capital and FDI Inflows to Developing Countries: New Empirical Evidence ،**World Development, Vol. 29, No. 9, PP; 1593-1610, 2001.**

(27) Singh, Harinder; Jun W. Kwang, "Some New Evidence on Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries", ،**Policy Research Working Paper 1531, World Bank, 1995.**

(٢٨) عادل المهدى، "الديمقراطية والنمو الاقتصادى فى ظل العولمة"، مرجع سابق، ص: ١٤–١٥.

(٢٩) مرجع سابق، ص: ١٦–١٧.

(٣٠) تتمثل عينة الدول المختارة فى:

الدول الديمقراطية: الأرجنتين، النمسا، استراليا، بابادوس، بلجيكا، بوليفيا، بوستوانا، البرازيل ، كندا، شيلى، كوستاريكا، قبرص، الدنمارك، جمهورية دومينيك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هندورس، أيسلندا، الهند، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لوكسمبرج، مالطا، موريشيس، هولندا، نيوزلندا، النرويج، غينيا بابوا الجديدة، البرتغال، أسبانيا، السويد، سويسرا، إنجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروجواى، فنزويلا.

الدول غير الديمقراطية: الجزائر، البحرين، بورندى، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، الكونغو، الكونغو الديمقراطية، كوت ديفوار، كوبا، مصر، إثيوبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، جوانا، هايتى، إندونيسيا، الأردن، كينيا، مالاوى، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، راوندا، السعودية، سريليون، الصومال، سوازيلاند، سوريا، تنزانيا، توجو، الامارات، أوغندا، فيتنام، زامبيا، زيمبابواى.

(31) SEE:

- Gastanaga M Victor., Jeffrey .B. Nugent and Bistra Pashamova., "Host Country Reforms and FDI Inflows: How Much Difference Do They Make?", **World Development**, Vol. **29, No. 7, 1998, PP; 1299-1314**.

-Jun, Kwang W. and Harinder Singh, **The Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries, .Transnational Corporations, Vol .5, NO. 2**, 1996, PP; 67-105.

(32) Vinaye Dey Ancharaz, **The Determinants of Foreign Direct Investment in a Comparative Perspective: Is there a Bias against Sub-Saharan Africa**, the University of Mauritius Research Journal , 2003.

(33)) Matthias Busse & Carsten Hefeker, "Political Risk،Institutions and Foreign Direct Investment", **Op. Cit**, P. 8.

(34) Vinaye Dey Ancharaz, **Op. cit**, P; 9.

(35) SEE;

-Ibrahim A. Elbadawi and Francis M. Mwega, "Regional Integration, Trade, and Foreign Direct Investment in Sub-Saharan Africa", **Paper Presented the IMF African Economic Research Consortium Seminar on Trade Reform and Regional Integration in Africa, December 1–3, 1997.**

-Ann Harrison & Ana Revenga, "The Effects of Trade Policy Reform: What Do We Really Know?," NBER Working Papers 5225, 1995.

(36) Nathan Jensen, **Global Corporations and Domestic Governance: The Political Economy of Foreign Direct Investment**, Yale Center for International and Area StudiesYale University, May 4-5, 2001, P; 18.

(37)) Vinaye Dey Ancharaz, **Op. cit**, P; 12.

(38) Elizabeth Asiedu, **On the Determinants of Foreign Direct Investment to Developing Countries: Is Africa Different?, World Development ،Vol. 30, No. 1P; 112.**

(40) Fiona McGillivray, & Alastair Smith. **Cooperating Democrats, Defecting Autocrats.** Working Paper,Yale University, Department of Political Science, 1998, P; 11-15,

(41) John R Oneal, "The Affinity of Foreign Investors for Authoritarian Regimes", **Political Research Quarterly, VOL. 47, No.3, P; 570**..

(42) Blanca S Jnchez-Robles, & Marta Bengoa Calvo, Foreign Direct Investment ، Economic Freedom and Growth: New Evidence from Latin-America, Universidad de Cantabria, **Economics Working Paper No. 4/03, November 2002.**

(٤٣) عادل المهدى، "الديمقراطية والنمو الاقتصادى فى ظل العولمة"، مرجع سابق، ص: ٥-٦، ١١.

(٤٤) مرجع سابق، ص: ٢١.

(45) Jenny Bates, Globalization, **Poverty and Inequality: Setting the Record Straight**, Progressive Policy Institute, Policy Report, August 29, 2000

(46) Brett D. Schaefer, **Economic Freedom: the Path to Prosperity**, Policy Research & Analysis, Heritage Foundation, Heritage Lecture NO.778. February 2003. P.4.

(47) Valpy Fitzgerald," Foreign Investment and Poverty: What are the Linkages?", Centre for the Study of African Economies, Poverty in Africa-A Dialogue on Causes and Solutions, St Anne's College, Oxford, 15-16 April 1999

(48) Charles P. Oman, **Policy Competition for Foreign Direct Investment: A Study of Competition among Government to Attract FDI**, in Building Partnerships for Progress Report, OECD, April, 1991.

(49) For more Details See:

- Third United Nations Conference on the Least Developed Countries. "Draft Program of Action for the Least Developed Countries for the Decade 2001-2010, 20", **International Conference on Financing for Development, , Brussels, Belgium, May 2001.**